لمحة عامة

تقرير التنمية البشرية لعام **2019**

ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر:

أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

تقرير التنمية البشرية لعام 2019 هو أحدث إصدار في سلسلة تقارير التنمية البشرية العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990. وهو مطبوعة مستقلة تتناول أهم المواضيع والاتجاهات والسياسات الإنمائية، بالتحاليل والأدلة.

ويمكن الاطلاع على الموارد الإضافية المتعلقة بتقرير التنمية البشرية لعام 2019 على الموقع http://hdr.undp.org، بما في ذلك النسخ الرقمية، والنسخ المترجمة واللمحة العامة المتاحة في أكثر من عشر لغات، والنسخة الإلكترونية التفاعلية، ومجموعة الورقات الأساسية والبحثية المعدّة في إطار التقرير، والبيانات المصوّرة التفاعلية وقواعد البيانات لمؤشرات التنمية البشرية، وشروح مفصلة للمصادر والمنهجيات المستخدمة في الأدلة المركبة، والملامح القطرية، وغيرها من المواد الأساسية وتقارير التنمية البشرية السابقة العالمية والإقليمية والوطنية. ويتضمّن الموقع الإلكتروني أيضاً التصحيحات والإضافات.

يصوّر الغلاف أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في عالم متغيّر. والنقاط الملوّنة ترمز إلى الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد لأوجه عدم المساواة. والألوان النارية في خلفية الغلاف تعبّر عن التغيّر التكنولوجي الكاسح وأزمة المناخ الحادة، وما سيكون لهما من أثر على مسار التقدم في تحقيق التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين.

حقوق الطبع @ 2019 محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1 UN Plaza, New York, NY 10017 USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا تجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة أو حفظها عبر أي نظام استرجاع، ولا تجوز إعادة نشرها بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم آلية، أم عن طريق النسخ، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، من دون الحصول على إذن مسبق.

إخلاء المسؤولية. ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان لمكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. تشير الخطوط المنقطة والمتقطعة على الخرائط إلى حدود تقريبية قد لا يكون هناك بعد اتفاق تام بشأنها.

الاستنتاجات والتحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير، كما هو الحال في التقارير السابقة، لا تمثل الموقف الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشكل جزءاً من المجلس التنفيذي فيه. ولا يدعمها بالضرورة الأشخاص المذكورون في الشكر والتقدير أو المشار إليهم في التقرير.

لا يعني ذكر أسماء شركات أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعمها أو يوصي بها أكثر من الشركات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة التي لا يرد ذكرها.

بعض الأرقام الواردة في الجزء التحليلي من التقرير، حيثما ذكرت، هي تقديرات لمكتب تقرير التنمية البشرية أو لمساهمين آخرين في التقرير، وليست بالضرورة إحصاءات رسمية للبلد أو المنطقة أو الإقليم المعني الذي يمكن أن يعتمد طرقاً بديلة. جميع الأرقام الواردة في المرفق الإحصائي مستمدة من مصادر رسمية. اتخذ مكتب تقرير التنمية البشرية جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذه المطبوعة. لكنّ المادة المنشورة توزّع من دون أي نوع من الضمانات، سواء صراحةً أم ضمناً.

تقع مسؤولية تفسير المادة واستخدامها على عاتق القارئ. لا يكون مكتب تقرير التنمية البشرية ولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً، في أي حال من الأحوال، عن أي أضرار ناجمة عن استخدامها.

طُبع التقرير في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل شركة AGS التابعة لشركة RR Donnelley، باستخدام أوراق خالية من عنصر الكلورين ومصدقة من مجلس رعاية الغابات. استخدم في الطبع حبر نباتي الأصل.

لمحة عامة

تقرير التنمية البشرية لعام 2019

ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر:

أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين

لبرنامج
الأمم المتحدة
الإنمائي

في قوة الأفراد،
منعة الأمم.

فريق العمل

مدير المكتب والمؤلف الرئيسي
بيدرو كونسيساو

البحث والإحصاءات
جاكوب أسا، وتانغافيل بالانيفل، وهيربيرتو تابيا، وكرولينا ريفيرا، وجورج رونالد غراي، ونرجس غولاسان، وسيسيليا كالديرون، وميلوراد كوفاسفيك، وبراين لوتز، وكريستينا لينجفيلدر، وتاني موكوبادياي، وشيفاني نيار، ويو-تشي هسو

الإنتاج والاتصالات والعمليات
آنا أورتوبيا، وأوسكار برنال، وإلودي تورتشي، وأدمير جاهيك، وأندريا ديفيس، ويمنى راثور، ودارشاني سينيفيراتني، وفي هواريز شاناهان، وبوتاغوز عبدريافا، وريزارتا غودو، وسارانتويا ميند، وسيكوان برايس هوانغ، وجون هول، ونو نو وين

المساهمون من خارج البرنامج
الفصل الثالث (مختبر اللامساواة العالمية): توماس بيكيتي، ولوكاس تشانسيل، وإموري جيثين، ودينيس كونيو، وأليكس ميكزوفسكي

الأطر والإضاءات: إليزابيث أندرسون، وميشيل باتشيليت، وباس فان بافيل، وجيمس فوستر، وبن فيليبس، وديفيد كودي، ونورا لوستيغ

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة
فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإدارة وإشراف نضال نون

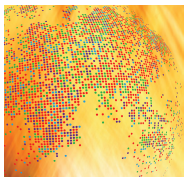

تمهيد

في موجات التظاهرات التي تجتاح بلداناً عديدة إشارة واضحة إلى أن مجتمعنا المعولم ليس على ما يرام، رغم كل ما أحرز من تقدم.

يتجه الناس إلى الشارع لأسباب مختلفة من ثمن تذكرة القطار أو أسعار البنزين إلى المطالبات السياسية بالاستقلال.

أما المحرك المشترك لجميع هذه المطالب فهو الشعور العميق المتفاقم بالإحباط إزاء عدم المساواة.

ويتطلب فهم كيفية التعامل مع ما يعم العالم اليوم من اضطراب النظر إلى *"ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر"*، وهذا موضوع هذا العدد من تقرير التنمية البشرية.

وفي أحيان كثيرة، يوضع عدم المساواة في إطار الاقتصاد ويقاس انطلاقاً من مبدأ أن كسب الأموال أهم ما في الحياة.

لكن المجتمعات ترزح تحت وطأة هذا الافتراض. وفي حين يلجأ الناس إلى الاحتجاج ليبقوا على ما في جيوبهم من المال، يبقى النفوذ صاحب الكلمة الفصل: نفوذ القلة، وعجز الكثرة، والنفوذ الجماعي الذي يمكّن الناس من المطالبة بالتغيير.

والمقصود بتخطي الدخل تناول المصالح المتجذرة – الأعراف الاجتماعية والسياسية التي تضرب جذورها عميقاً في تاريخ وثقافة شعب أو مجموعة.

وفي ما وراء الحاضر، يكشف تقرير التنمية البشرية لعام 2019 نشوء جيل جديد من أوجه عدم المساواة.

وإذ تضيق الفجوة في مستويات المعيشة الأساسية، وتفلت أعداد غير مسبوقة من براثن الفقر والجوع والمرض، تتطور الإمكانات التي يحتاج إليها الناس للمنافسة في المستقبل.

فقد نشأت فجوات جديدة، كما في التعليم العالي وفي إنترنت النطاق العريض – الفرص التي كانت في السابق من الكماليات أصبحت اليوم حاسمةً في التنافس والانتماء، لا سيما في اقتصاد المعرفة، حيث لا سلّم لارتقاء عدد متزايد من الشباب المتعلم المتصل بالعالم.

وفي الوقت نفسه، تمعن عوامل تغيّر المناخ وأوجه عدم المساواة بين الجنسين والنزاعات العنيفة في دفع وتثبيت أوجه عدم المساواة المزمنة والمستجدة على حد سواء. وكما يبيّن تقرير التنمية البشرية، سيؤدي الفشل في التصدي لهذه التحديات النُظمية إلى ترسيخ عدم المساواة وتوطيد نفوذ القلّة وهيمنتها السياسية.

ما نراه اليوم هو قمة الموجة في عدم المساواة. أما ما سيحدث بعد فرهن بخياراتنا. فكما أنّ عدم المساواة يبدأ منذ الولادة ويحدد حريات وفرص الأطفال والبالغين والمسنين، بل أيضاً حريات وفرص الأجيال المقبلة، كذلك يمكن لسياسات مكافحة عدم المساواة أن تغطي دورة الحياة كاملة.

فمن الاستثمارات قبل الانخراط في سوق العمل في صحة الأطفال الصغار وتغذيتهم إلى الاستثمار في سوق العمل وفي ما بعده، في ما يتعلق بالحصول على رأس المال والحد الأدنى من الأجور والخدمات الاجتماعية، أمام السياسيين وواضعي السياسات مجموعة واسعة من الخيارات التي، إذا ما اتخذت بما يناسب سياق كل بلد أو مجموعة، ستتحوّل استثماراً مدى الحياة في المساواة والاستدامة.

واتخاذ هذه الخيارات يبدأ بالالتزام بمعالجة تعقيد التنمية البشرية – بالابتكار والتجديد لمساعدة البلدان والمجتمعات المحلية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هذا هو جوهر رسالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أن نعمل مع البلدان والأقاليم المئة والسبعين التي نخدمها.

منذ 40 عاماً طرح البروفسور أمارتيا سين، المؤسس لمبدأ التنمية البشرية، سؤالاً يبدو غايةً في البساطة: المساواة في ماذا؟ فأجاب ببساطة مماثلة: المساواة في الأمور التي تهمنا كي نبني المستقبل الذي نتوق إليه.

كلمات البروفيسور سين تساعدنا على تجديد رؤيتنا؛ على النظر أبعد من النمو والأسواق لفهم ما يدفع الناس إلى الشوارع احتجاجاً وما يسع القادة فعله.

أود أن أشكر من رافقونا في هذه الرحلة الاستكشافية على مدى 12 شهراً، وأدعوكم إلى الانضمام إليها من خلال قراءة هذا التقرير.

أكيم شتاينر
المدير التنفيذي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شكر وتقدير

إعداد تقرير التنمية البشرية مسعى جماعي فعلاً. إنه ثمرة مساهمات رسمية وغير رسمية لعديدين ومؤسسات عدّة. ولا يعبّر ما تتضمنه هذه الصفحات عن كل ما بذل من جهود في تبادل الأفكار والتفاعل والتشارك والتعاون. وهذا الشكر ليس أكثر من لفتة متواضعة لتقدير جهود كل من كرّس وقته وطاقته بسخاء للمساهمة في إعداد تقرير التنمية البشرية لعام 2019، مع الاعتذار من كثيرين شاركوا ولم تدرج أسماؤهم. ونتمنى، كمؤلفين، أن يرقى المحتوى إلى مستوى المساهمات القيّمة التي تلقيناها، وأن يقدم قيمة مضافة إلى تقرير التنمية البشرية الذي ترى فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة "نتاج عملية فكرية مستقلة" وتعتبر أنه "يمثّل أداة هامة في رفع سوية الوعي بالتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم".

نتوجه بالشكر أولاً إلى أعضاء المجلس الاستشاري، الذي عمل تحت القيادة الفعالة لتوماس بيكيتي وثارمان شانموغاراتنام، وهم أولو أجاكايي، وكوشيك باسو، وهارون بورات، وديفيد غروسكي، وفرانسيس ستيوارت، وجانيت سي غورنيك، وفرانسيسكو فيريرا، ورافي كانبور، ونورا لوستيج، وتشونلينغ لي، وإنريكو ليتا، ولورا شينشيلا ميراندا، ونجوغونا ندونغو.

واستكمالاً لمشورة المجلس الاستشاري، قدّم الفريق الاستشاري الإحصائي توجيهات بشأن جوانب عدة متعلقة بالمنهجية والبيانات، لا سيما في حساب أدلّة التنمية البشرية. ونتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء الفريق: ألبينا أ. تشوا، وأوليفر تشينغانيا، ودين ميتشل جوليف، وبيدرو لويس دو ناسيمنتو سيلفا، وماكس روسر، ومارك فليرباي، وييمي كايل، وستيفن كبسوس، وجايا كريشناكومار، ولودجارد كوبينز، وروبرت كيركباتريك، ومحمد عزير محي الدين، وماري هالدورسون، وفريدريك هوبلر.

وقدم كثيرون آخرون اقتراحات سخية، دون الاضطلاع بدور استشاري رسمي، ومنهم سابينا ألكير، وسودهير أناند، وعمار باتاشاريا، ويوكيو تاكاسو، وسينوي تورجرسون، وهومي خاراس، وأنجوس ديتون، وشانتا ديفاراجان، وأليكس ريد، وكارولينا سانشيز-بارامو، وخوان سومافيا، وبول سيغال، وأمارتيا سين، وفيتور غاسبار، وكارول غراهام، وسارة كليف، ومايلز كوراك، وميشيل لامونت، وسانتياغو ليفي، وأكو موتو، وآمبر نياران، وكينيث هارتغن، ومايكل وولكوك.

ونعرب عن تقديرنا أيضاً للمساهمات الخطية للوكاس شانسيل وزملائنا في مختبر اللامساواة العالمية في الفصل الثالث من التقرير. وساهم في الأطر والإضاءات كل من إليزابيث أندرسون، وميشيل باتشيليت، وباس فان بافيل، وجيمس فوستر، وبن فيليبس، وديفيد كودي، ونورا لوستيغ، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس وحاملي صفات الجنسين، والمعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو. وساهم في إعداد ورقات المعلومات الأساسية والمدخلات الخطية كل من غودرون أوستبي، وإريك أوسلانر، وخوسيه أنطونيو أوكامبو، وفابريزيو برناردي، وماثيو برونواسر، وإلز بلافجو، وإيناكي بيرمانير، وديرك بيزيمر، ومارثا تشن، وسيريان دالوم، وسيري آس روستاد، ومارتين فان زومرين، وديجو سانشيز-أنكوشيا، وجيروين ب.ج.م. سميتس، وأنيا شيفرين، وجيمس ك. غالبرايث، وجاياتي غوش، وأوليفيي فيالا، وفالبي فيتزجيرالد، وباتريك كاباندا، وإيمانويل ليتوز، وجوليانا مارتينيز، وهوفارد موكليف، ومارتن هيلبرت، وجون هيليويل، وكيفن واتكينز. لهم جزيل الشكر.

وعقد في الفترة بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر 2019 عدد من المشاورات مع خبراء في الموضوع وخبراء إقليميين، بما في ذلك في باريس، وبون، وبوينس آيرس، وبيروت، وجنيف، والدوحة، والرباط، وطوكيو، والقاهرة، ومراكش، ونور سلطان، ونيروبي. ونتوجه بشكر خاص على المدخلات التي قدمها خلال هذه المشاورات كل من هالة أبو علي، وتهامي أبي، ولورا أداتي، وباولو إستيفيس، والشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة، وفاكوندو ألفاريدو، وياسمين الأنصاري، وأندريا فياريال أوخيدا، وأندريا أوردونيز، وتشوكوكا أونيكوينا، وإميل ميميس بارماكسيز، ومونيكا باشون، ورواديكا بالاكريشنان، وكارلوتا باليسترا، وكرالاي بايباتيروفا، وأليخان بايمينوف، وإبراهيم أحمد البدوي، وتوماس بلانشيت، وديبابريا بهاتاشاريا، وروبرتو بيسيو، ولويس بيكاريا، وألكسندر تشوبريك، وحامد التيجاني، وحاتم جمالي، وأمينة حسين، وفهميدة خاتون، ومها

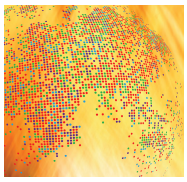

الرباط، ورشا رمضان، ووِيدراوغو سايوبا، وبول ستابس، وهالة السعيد، وأندريه دي ميلو إي سوزا، وساشين شاتورفيدي، وشيرين شوقي، وشو شيولي، وتهامي عبد الخالق، وماجد عثمان، وكزافيي عودينوت، وكريستينا غالاش، ومانويل غلاف، وشيرين غنيم، وليانا غوكاسيان، وأموري غيثين، وعبد الرازق الفارس، ورينيه موريسيو فالديس، وبيتر فان دي فين، وأسماء الفضالة، وإلياس فلفول، وبول كروغمان، وأليكس كليم، ونيفينا كوليتش، وتوماس دي لارا، وكريستوف لاكنر، وإريك ليفني، وغوردانا ماتكوفيتش، ورودريغو ماركيز، وروكسانا ماوريسيو، ونجلاء علي مراد، وبول مقدسي، وسيلو موراليس، وسالفاتوري موريلي، وماركو ميرا، وهبة نصار، وربيع نصر، وهبة هندوسة، وغونزالو هيرناندیز-ليكونا، ونو واه وين، وكاي يبينغ، وسابينا يميري، وستيفن يونغر. وقدم الدعم عددٌ كبير من الأفراد يصعب ذكرهم جميعاً هنا (ترد المشاورات التي عقدت على الموقع http://hdr.undp.org/en/towards-hdr-2019، وترد أسماء المزيد من الشركاء والمشاركين على الموقع http://hdr.undp.org/en/acknowledgements-hdr-2019). وننوه أيضاً بما قدمته من مساهمات وأنشطة دعم ومساعدة المؤسسات الشريكة، بما فيها المكاتب الإقليمية والقطرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واستفاد التقرير، في كل فصل، من استعراضات أقران أجراها بول أنان، وزاكاري بارولين، وكيت إ. بيكيت، ومارينا ميندیز تافاريس، وديدييه جاكوبس، وداني دورلنغ، وسانجاي ريدي، وباسكال سانت آمانز، وليديا سيرياني، وروبرت سيمانز، ونيكولاس شورت، وليونارد غوف، وألكسندر ف. غيفوركيان، وماورا فرانشيسي، وأوليفر فيالا، وكسابا فيهر، وسيلبا كازا، وكارلوس رودريغيز كاستلان، وأنيرودا كريشنا، وجيني كلوغمان، وميغان كول، ودانييلي كيكي، وبينوا لابلانت، وماكس لاوسون، ومارك مورغان، وتيريزا مونزي، وبرايان نولان.

ونتوجه بالشكر لعديد من الزملاء في منظومة الأمم المتحدة الذين ساهموا في إعداد التقرير من خلال استضافة المشاورات أو تقديم التعليقات والمشورة، ومنهم، ثوكوزايل روزفيدزو، وبروسبر تانيارادزوا موينغوا، من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وألبرتو أريناس، وأليسيا بارسينا، ونونزيا سابوريتو، وماريو سيمولي، من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وخالد أبو اسماعيل، ونيرنجان سارنجي، وسوراب سينها، وأسامة صفا، من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ وبيرين سيكرلر، وروجر غوميس، وداميان غريمشو، وستيفان كون، من منظمة العمل الدولية؛ وأسترا بونيني، وهوي واي جاكي تشينغ، ومارتا روبغ، ومايكل سميديس، ومارسيلو لافلور، وشانتانو موخيرجي، وإليوت هاريس، وإيفو هافينغا، ووينيان يانغ، من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ ومانوس أنتونينيس، وبلال فؤاد بركات، وآنا كريستينا دادي، من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ولاكشمي ناراسيمهان بالاجي، ولورانس تشاندي، ومارك هيريوارد، من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ وشمس بانيهاني، وجورج شدياق، وشياوجون غريس وانغ، من مكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب؛ وبول لاد من معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية؛ وراشيل جيسيلكويست، وكونال سين، وكارلوس غرادين، من المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي في جامعة الأمم المتحدة؛ ومارغريت كارول، وإيما مورلي، من برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ وشهرشوب رازافي، وسيلك ستاب، وشروتي ماجومدار، من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وثيادورا سويفت كولر، من منظمة الصحة العالمية.

وقدم العديد من الزملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة والتشجيع. ولم تقتصر توجيهات جوزيف ديكروز، ولويس فيليبي لوبيز كالفا، وميشيل كاندوتي، وعبد الله مار ديي، على محتوى التقرير بل رسمت توجّه مكتب تقرير التنمية البشرية في السنوات القادمة. والشكر لكلّ من فرناندو أرامايو، ومارسيل أليرز، وميريانا سبولاريك إيغر، ونيكول إيغلوي، وإرنستو بيريز، وإسونا دوغاروفا، وريناتا روبيان، وكينروي روش، وديبيجو زافاليتا، وبن سلاي، وهيوليانغ شو، وناروي شيكي، وستيفن غولد، وألمودينا فرناندیز، وكاسي فلين، وغابرييلا كاتربرغ، وفاليري كليف، وبويان كونستانتينوف، وراكيل لاغوناس، وروبن ميركادو، ومارسيلا ميليندیز، ومراد وهبة، ودوغلاس ويب.

وقد حظينا أيضاً بدعم المتدربين الموهوبين أدريان بيرل، ومايكل جوتشالك، وفرحين غفار،

وسنيها كول، وشاو هوانغ، ومدققي الوقائع، إميليا توشيدلوفسكا، وتوبياس شيلينغز، وجيريمي ماراند.

ويتوجه مكتب تقرير التنمية البشرية بخالص الشكر إلى جمهورية كوريا لما قدمته من دعم مالي. فدعمها المستمر لبحوث التنمية وهذا التقرير وتفانيها في هذا المجال هما موضع تقدير كبير.

ونتوجه بالشكر إلى المحررين والمصممين المحترفين في مؤسسة Communications Development Incorporated بقيادة بروس روس-لارسن، وهم كريستوفر تروت، وجو كابونيو، ونيك موشوفاكيس، وإلين ويلسون.

وفي الختام، نتقدّم بجزيل الشكر إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكيم شتاينر، الذي يدفعنا دائماً إلى تصعيد تطلعاتنا ويمنحنا في الوقت نفسه حرية أن نتحلى بالجرأة. فقد دعا إلى إعداد تقرير يتوجه إلى الجمهور وواضعي السياسات والخبراء، لأن ذلك هو السبيل الوحيد للنهوض بقضية التنمية البشرية. نأمل أن نكون قد ارتقينا إلى مستوى هذه التوقعات.

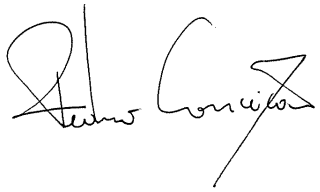

بيدرو كونسيساو
مدير
مكتب تقرير التنمية البشرية

محتويات تقرير التنمية البشرية لعام 2019

تمهيد iii
شكر وتقدير iv

لمحة عامة 1

الجزء الأول

ما وراء الدخل 23

الفصل 1

عدم المساواة في التنمية البشرية: أهداف متغيّرة في القرن الحادي والعشرين 29
فهم عدم المساواة في الإمكانات 30
ديناميات عدم المساواة في التنمية البشرية: تقارب في الإمكانات الأساسية وتباين في الإمكانات المعززة 32
التقارب في الأساسيات لا يعود بالفائدة على الجميع: من هم المهملون 48
نحو ولاية معززة للفرد على حياته 51
أهداف متغيّرة وأوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين 57

الفصل 2

أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية: ترابط مزمن 73
كيف تبدأ أوجه عدم المساواة عند الولادة وكيف أنها قد تستمر مدى الحياة 74
كيف تتفاعل أوجه عدم المساواة مع محدّدات ظرفية أخرى للتنمية البشرية 82
أوجه عدم المساواة يمكن أن تتراكم مدى الحياة، عاكسةً اختلالات عميقة في موازين القوى 93

الجزء الثاني

ما وراء المتوسط 97

الفصل 3

قياس عدم المساواة في الدخل والثروة 103
التصدي لعدم المساواة يبدأ بحسن القياس 103
عدم المساواة والنمو على الصعيد العالمي: منحنى الفيل 109
ما مقدار عدم المساواة في أفريقيا؟ 116
عدم المساواة في مجموعة بلدان بريكس منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين 119
عدم المساواة وإعادة التوزيع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 120
عدم المساواة في الثروة في العالم: رأس المال قد عاد 127
خاتمة: شفافية البيانات ضرورة عالمية 132

الفصل 4

أوجه عدم المساواة بين الجنسين ما وراء المتوسطات: بين الأعراف الاجتماعية والاختلالات في موازين القوى 147
عدم المساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين 148
هل من تحوّل في الأعراف الاجتماعية والاختلالات في موازين القوى؟ 152
خيارات مقيّدة واختلالات في موازين القوى مدى الحياة 158
تمكين الفتيات والنساء لتحقيق المساواة بين الجنسين: نموذج للحد من أوجه عدم المساواة الأفقية 164

الجزء الثالث

ما وراء الحاضر 171

الفصل 5

تغيّر المناخ وعدم المساواة في الأنثروبوسين 175
كيف يتداخل تغيّر المناخ وعدم المساواة في التنمية البشرية 178
تفشي أوجه عدم المساواة والإجحاف: نظرة عالمية إلى الهدر واستهلاك اللحوم واستخدام المياه 186
في معزل عن الماضي: خيارات جديدة لصالح الإنسان والأرض 192

الفصل 6

إمكانات التقارب والتباين بفعل التكنولوجيا: مواجهة قرن من التحوّلات الهيكلية 199
ديناميات عدم المساواة في الحصول على التكنولوجيا: تقارب في الأساسي وتباين في المعزّز من الإمكانات 200
التكنولوجيا تعيد رسم ملامح العالم: كيف ترسم أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية؟ 205
تسخير التكنولوجيا لتقارب عظيم في التنمية البشرية 208

الفصل 7

سياسات للحد من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين: لنا الخيار 223
نحو تقارب في الإمكانات في ما وراء الدخل: من تعميم الأساسي إلى تعميم المعزز 225
نحو زيادة في الدخل للجميع: رفع سوية الإنتاجية وتعزيز الإنصاف 233
أما بعد: لنا الخيار 245

الملاحظات 257
المراجع 268

الملحق الإحصائي

دليل القارئ 295
الجداول الإحصائية
1. دليل التنمية البشرية وعناصره 300
2. اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1990-2018 304
3. دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 308
4. دليل التنمية حسب الجنس 312
5. دليل الفوارق بين الجنسين 316
6. دليل الفقر المتعدد الأبعاد: البلدان النامية 320

لوحات تتبع التنمية البشرية
1. نوعية التنمية البشرية 325
2. الفوارق بين الجنسين في مختلف مراحل الحياة 330
3. تمكين المرأة 335
4. الاستدامة البيئية 340
5. الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية 345

المناطق النامية 350
المراجع الإحصائية 351

لمحة عامة

أوجه عدم المساواة
في التنمية البشرية
في القرن الحادي والعشرين

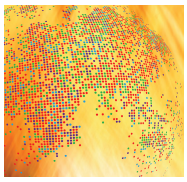

لمحة عامة

أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين

في كل بلد من البلدان، الأفق إلى مستقبل أفضل شبه مسدود أمام الكثيرين: يعيشون دون أمل أو هدف أو شعور بالكرامة، ويقفون على هامش المجتمع وهم يرون آخرين يمضون إلى المزيد فالمزيد من الازدهار. في العالم ككل، انتُشلت من الفقر المدقع أعداد كبيرة، لكن أعداداً أكبر لا تزال محرومة من الفرص أو الموارد التي تتيح لها التصرف في حياتها. وفي الكثرة الغالبة من الأحيان، لا تزال مكانة الفرد في المجتمع تتحدد بجنسه أو بانتمائه الإثني أو ثروة والديه.

عدم المساواة. الوقائع كثيرة، وأكثر منها الشواغل. والناس، في أنحاء العالم ومن مختلف الاتجاهات السياسية، يزدادون اقتناعاً بضرورة خفض عدم المساواة في الدخل في بلدانهم (الشكل 1).

أما عدم المساواة في التنمية البشرية فأعمق. ومن الأمثلة حالة طفلين ولدا في عام 2000، أحدهما في بلد من فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً والآخر في بلد من فئة التنمية البشرية المنخفضة (الشكل 2). تكون فرصة الطفل الأول في الالتحاق بالتعليم العالي 50 في المائة، لأنّ أكثر من نصف الشباب في سن العشرين في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً يلتحقون بالتعليم العالي. أما الطفل الآخر، ففرصة بقائه على قيد الحياة أقل بكثير، لأن حوالي 17 في المائة من الأطفال المولودين في عام 2000 في بلدان التنمية البشرية المنخفضة معرّضون للوفاة قبل بلوغهم سن العشرين، مقابل 1 في المائة فقط في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. كذلك فرص الطفل الثاني في الالتحاق بالتعليم العالي محدودة جداً، إذ لا تتجاوز نسبة الالتحاق في بلدان التنمية البشرية المنخفضة 3 في المائة. هكذا، بفعل ظروف خارجة عن إرادتيهما، وُضع هذان الطفلان على مسارين مختلفين غير متساويين، يحتمل ألا يستطيعا منهما فكاكاً[1]. وعلى نحو شبيه، أوجه عدم المساواة شاسعة أيضاً داخل البلدان، النامية منها والمتقدمة. ففي بعض البلدان المتقدمة، يُقدّر أن فارق متوسط العمر المتوقع عند سن الأربعين بين أعلى وأدنى واحد في المائة في توزيع الدخل يصل إلى 15 سنة للرجال و10 سنوات للنساء[2].

ولا تعكس أوجه عدم المساواة دائماً عالماً مجحفاً. فقد لا يمكن اجتناب بعضها، كعدم المساواة الناجم عن نشر تكنولوجيا جديدة[3]. ولكن عندما لا تكون لهذه المسارات غير المتساوية صلة بمجازاة الجهود أو المواهب أو روح المخاطرة أو المبادرة، فقد تمسّ شعور الأفراد بالإنصاف وتهين كرامة الإنسان.

وأوجه عدم المساواة في التنمية البشرية هذه تضير بالمجتمعات، إذ تقوّض التماسك الاجتماعي وتزعزع ثقة الناس بالحكومات وبالمؤسسات وببعضهم بعضاً. ويضرّ معظمها بالاقتصاد، إذ يبدد ما كان قد يُنجز لو حقّق الأفراد كامل إمكاناتهم في العمل وفي الحياة. وكثيراً ما تجعل أوجه عدم المساواة من الأصعب على القرارات السياسية التعبير عن تطلعات المجتمع بأسره أو حماية الأرض، إذ تستخدم القلة التي في المقدمة نفوذها لتوجه هذه القرارات إلى خدمة مصالحها الآنية. وعندما يضيق الناس ذرعاً ، ينزلون إلى الشارع.

وتشكل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية حواجز تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030[4]. ولا تقتصر هذه على الفوارق في الدخل وفي الثروة، ولا يمكن اختزالها بمقاييس تركز على بعد واحد[5]، بل إنها ستحدّد معالم مستقبل من قد تكتب لهم الحياة في القرن الثاني والعشرين. هكذا، لا بد في دراسة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية من الذهاب إلى ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، ما يؤدي إلى خمس رسائل رئيسية (الشكل 3).

أولاً، بينما تجاوز كثيرون الحدود الدنيا للأداء في التنمية البشرية، لا تزال التفاوتات واسعة الانتشار. في أوّل عقدين من القرن الحادي والعشرين تحقّق تقدم ملحوظ في الحد من أشكال الحرمان الشديد، غير أنّ التفاوتات لا تزال على مستويات غير مقبولة في مجموعة من الإمكانات، لا سيما حرية الأفراد في أن يحققوا ذواتهم وما ينشدونه من دراسة أو عمل أو ما يكفي من غذاء. ويخلّف التقدم وراءه بعض من هم أكثر عرضة للمخاطر، بل حتى من يعانون أشد أشكال الحرمان، إلى حد أن العالم قد

الشكل 1

حصة السكان التي تفيد بأن الدخل يجب أن يكون أكثر مساواةً ارتفعت بين العقد الأول والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين

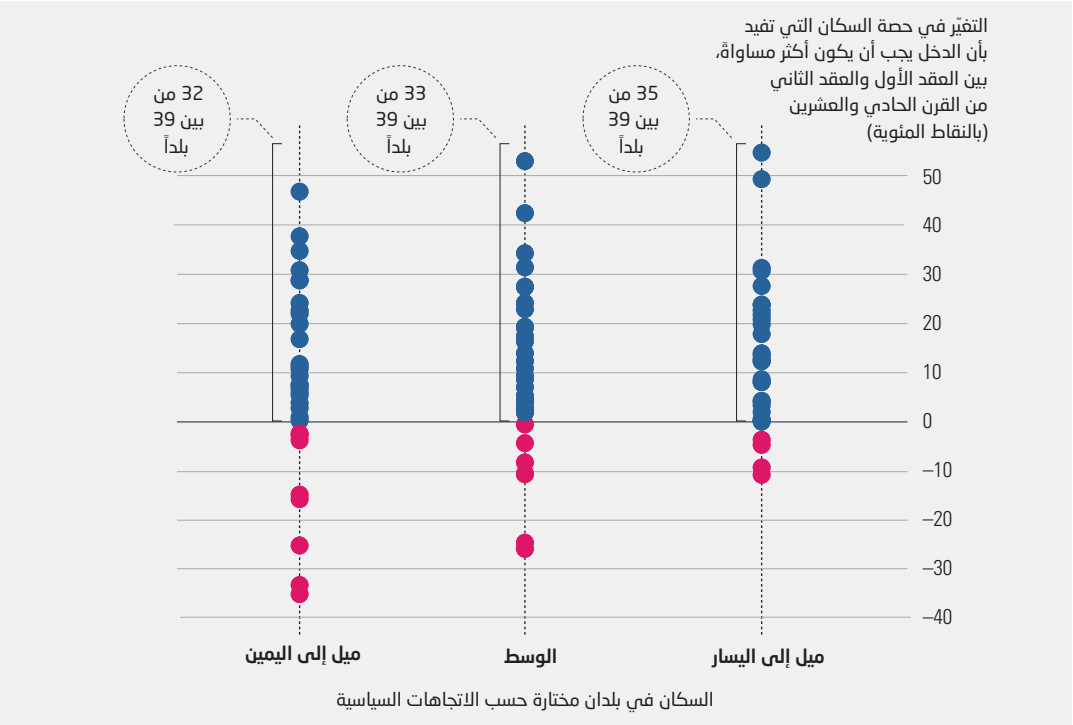

ملاحظة: كل نقطة تمثل واحداً من 39 بلداً تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة. وتشمل العينة 48 في المائة من سكان العالم. بالاستناد إلى الردود على مقياس 1-5، حيث يمثل الرقم 1 "دخل أكثر مساواة" و5 "تحتاج إلى مزيد من الفوارق في الدخل".
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم، الموجات الرابعة والخامسة والسادسة.

الشكل 2

الأطفال المولودون في عام 2000 في بلدان تختلف في مستويات الدخل، سيوضعون حتى عام 2020 على مسارات غير متساوية

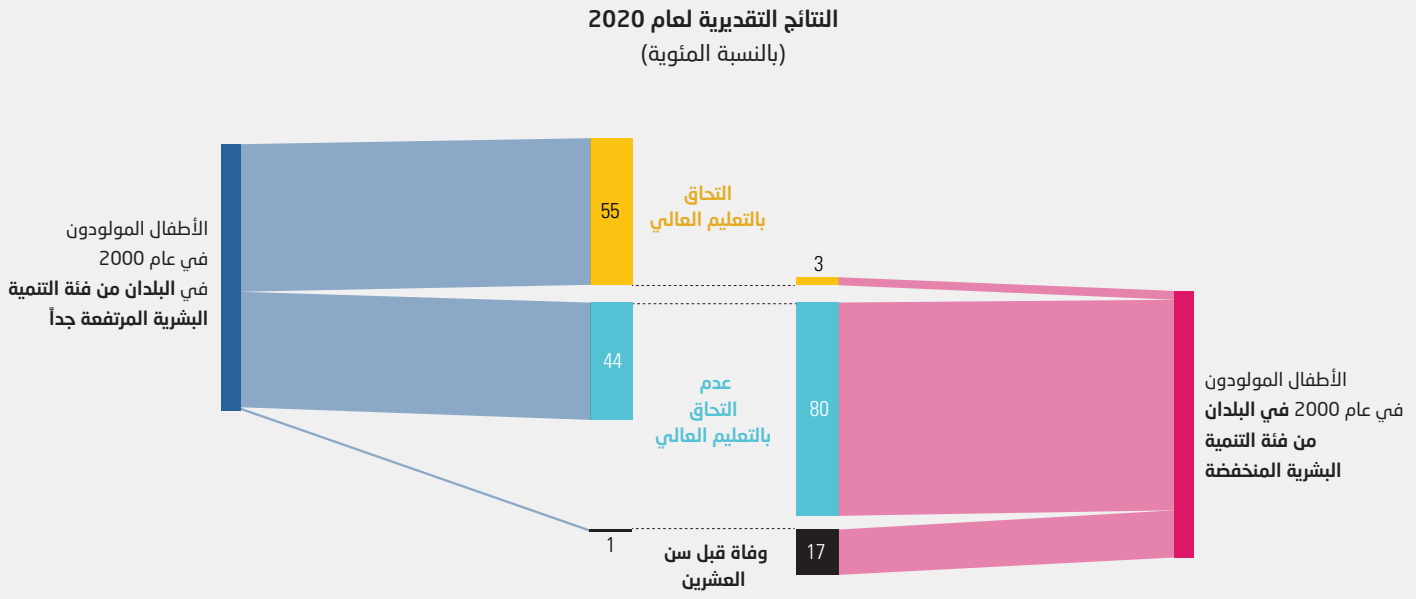

ملاحظة: تقديرات (باستخدام قيم وسطية) لفرد عادي من بلد من بلدان التنمية البشرية المنخفضة، وآخر من بلد من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. البيانات عن الالتحاق بالتعليم العالي تستند إلى بيانات مستمدة من مسح الأسر المعيشية للسكان من الفئة العمرية 18-22 سنة، الذي يجريه معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهذه البيانات متاحة على الموقع www.education-inequalities.org (اطلع عليها في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). والنسب المئوية هي للمولودين في عام 2000. وقُدرت نسبة الوفيات قبل سن العشرين وفق الولادات في عام 2000، والوفيات المحتملة في تلك المجموعة بين عامي 2000 و2020. وقُدرت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في عام 2020 على أساس الأشخاص المتوقع أن يكونوا على قيد الحياة (من المجموعة المولودة في عام 2000)، وآخر البيانات عن الالتحاق بالتعليم العالي. ويشكل غير الملتحقين بالتعليم النسبة المتبقية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الشكل 3

ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: دراسة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية تنتهي إلى خمس رسائل أساسية

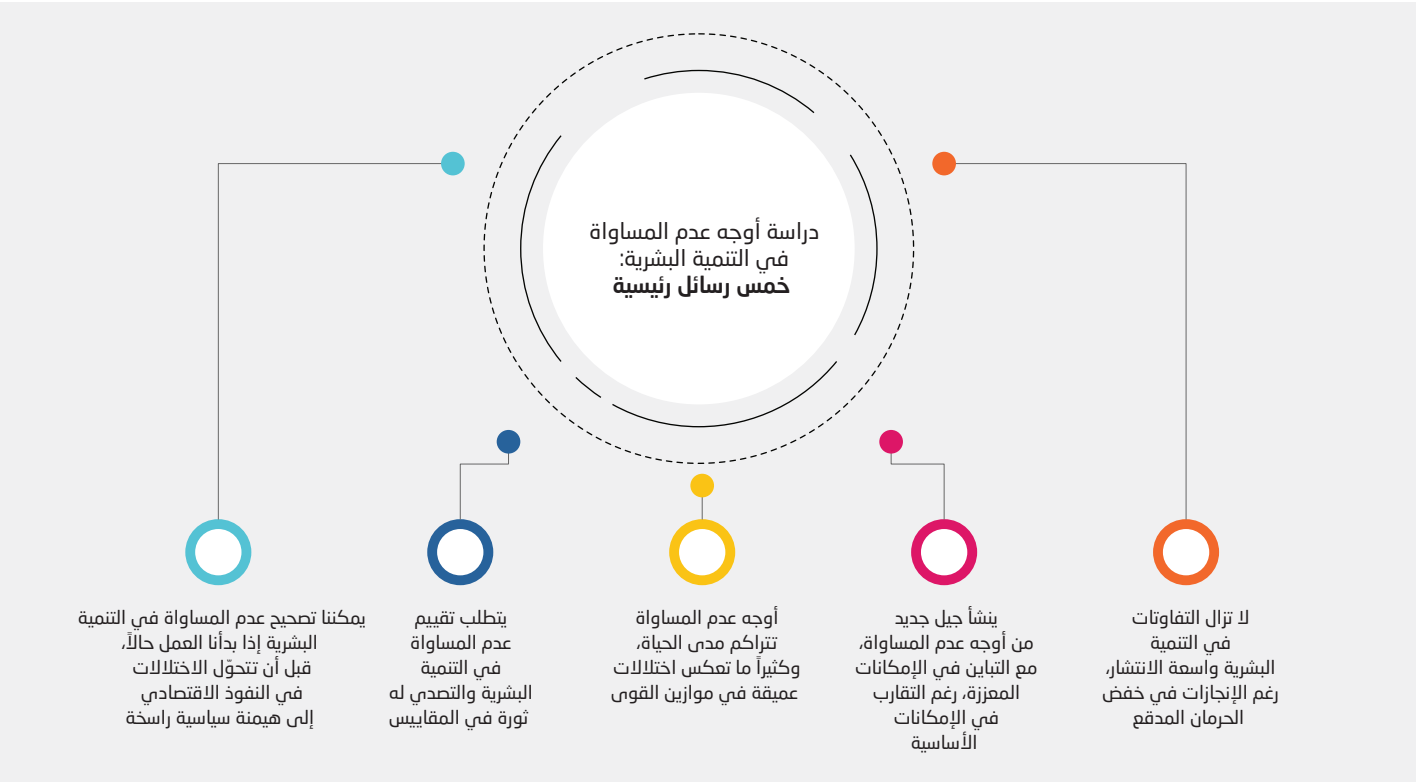

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

لا يتوصل إلى القضاء على هذه التفاوتات بحلول عام 2030، كما تنشد أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً، ينشأ جيل جديد من أوجه عدم المساواة الحادة مع أن الكثير منها الذي نشأ في القرن العشرين أخذ يُذلل. ففي ظل أزمة المناخ وموجة التغيّر التكنولوجي الكاسحة، يتخذ عدم المساواة في التنمية البشرية أشكالاً جديدة في القرن الحادي والعشرين. وتتطوّر أوجه عدم المساواة في الإمكانات بطرق مختلفة. فعدم المساواة في الإمكانات الأساسية، المرتبط بأشكال الحرمان الأشد، آخذ في التقلص، بصورة درامية في بعض الحالات، كما في عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة على الصعيد العالمي. وكثيرون ممن كانوا في الأسفل يصلون اليوم العتبات الأولية للتنمية البشرية. ولكن في الوقت نفسه، تتفاقم أوجه عدم المساواة في الإمكانات المعززة التي تعكس جوانب من الحياة يحتمل أن تزداد أهمية في المستقبل لأنها ستكون على التمكين أقدر. ومن يتمتعون اليوم بهذه الإمكانات يقفون على أبواب غد أفضل.

ثالثاً، يمكن أن تتراكم أوجه عدم المساواة مدى الحياة، وكثيراً ما تفاقمها اختلالات عميقة في موازين القوى. فهي ليست سبباً للإجحاف قدر ما هي نتيجة له، تدفعها عوامل متجذرة في المجتمعات والاقتصادات والبنى السياسية. وتعني معالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية التصدي لهذه العوامل: فالتحسين الحقيقي لن يتأتى عن محاولة تصحيح الفوارق فقط عندما تكون مداخيل الأفراد قد أصبحت بالغة التفاوت، لأن أوجه عدم المساواة تبدأ منذ الولادة، بل أحياناً كثيرة حتى قبل ذلك، ويمكن أن تتراكم مدى الحياة. كما لا يكون التحسين الحقيقي أيضاً بالنظر إلى الوراء ومحاولة تكرار سياسات ومؤسسات نجحت في خفض عدم المساواة في أوقات وبلدان معيّنة خلال القرن العشرين. ففي هذه الظروف بالتحديد ترسّخت اختلالات موازين القوى، وازداد بفعلها تراكم المكاسب على مدى دورة الحياة.

رابعاً، يتطلب تقييم عدم المساواة في التنمية البشرية ثورة في المقاييس. فالسياسات الجيدة تُبنى على مقاييس جيّدة، والجيل الجديد من أوجه

عدم المساواة يستدعي جيلاً جديداً من المقاييس. هكذا، هناك حاجة إلى مفاهيم أوضح مرتبطة بتحديات العصر وإلى الجمع بين مصادر شتى للبيانات واستخدام أدوات أدقّ للتحليل. وما يجري من أعمال مبتكرة ينمّ عن أن المداخيل والثروات تتراكم لدى الشرائح العليا في العديد من البلدان بسرعة تفوق ما يمكن التقاطه بمقاييس موجزة لعدم المساواة. ويمكن لهذه الجهود إن عُمّمت ونُشرت أن تُرشد على نحو أفضل المناقشات العامة والسياسات. وقد لا تبدو المقاييس أولوية إلى أن يأخذ المرء بالاعتبار مدى سيطرة مقاييس كالناتج المحلي الإجمالي منذ إطلاقه في النصف الأول من القرن العشرين.

خامساً، تصحيح عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين أمر ممكن، إذا بدأنا العمل حالاً، قبل أن تتحوّل الاختلالات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية راسخة. وفي تحسّن مستويات عدم المساواة في بعض الإمكانات الأساسية ما يبيّن بوضوح أن التقدم ممكن. لكن ما تحقق من إنجازات في الإمكانات الأساسية في الماضي لا يلبّي تطلعات الناس في هذا القرن. ومع أن تكثيف الجهود لمواصلة الحد من عدم المساواة في الإمكانات الأساسية لازم، إلا أنه لا يكفي. فإذا كانت الإمكانات المُعززة تعني التمكين، قد يؤدي تجاهل الفجوات الناشئة في هذه الإمكانات إلى شرخ بين واضعي السياسات وبين تمكين الناس من تولي أمورهم بأنفسهم، أي قدرتهم على اتخاذ قرارات تلبّي تطلعاتهم وتنسجم مع قيمهم. ولا يمكن بغير التنبّه إلى الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة في الإمكانات المعززة، والكثير منها آخذ في النشوء، اجتناب المزيد من تجذر عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين.

كيف؟ لا بالنظر في السياسات الواحدة بمعزل عن الأخرى أو الاعتقاد أن حلاً سحرياً يصلح لكل مسألة. في بعض الحالات، يُنظر إلى إعادة توزيع الدخل، الذي يغلب على مناقشات السياسات بشأن عدم المساواة، على أنه الحل السحري. ففي الفترة بين أواخر السبعينات وعام 2013، اعتمدت المملكة المتحدة مجموعة متكاملة من أربع سياسات لإعادة التوزيع – ضرائب على الدخل أعلى وأكثر تصاعدية، وحسومات ضريبية على الأجور المكتسبة لدى شرائح الدخل المنخفض، وإخضاع مستحقات الأطفال للضريبة عندما يكون الدخل مرتفعاً، وحد أدنى من الدخل للأفراد جميعاً – لكن هذه السياسات لم تكفِ لعكس تزايد عدم المساواة في الدخل[6]. لا يعني ذلك أن لا أهمية لإعادة التوزيع، على العكس، بل يعني أن التغيير في عدم المساواة في الدخل على المدى الطويل، كما في غيره من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، يستلزم نهجاً في السياسات أوسع وأشمل.

ما العمل؟ يحدد النهج المقترح في هذا التقرير سياسات لمعالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية ضمن إطار يربط ما بين توسّع الإمكانات والمداخيل وبين توزيعها. وتشمل الخيارات سياسات لمراحل ما قبل سوق العمل وفي سوق العمل وبعد سوق العمل. ففي العادة، تُحدد في سوق العمل الأجور والأرباح ومعدلات المشاركة في القوى العاملة، وهذه بدورها تصوغها الأنظمة والمؤسسات والسياسات السائدة (في السوق). لكنّ هذه العوامل تعتمد أيضاً على سياسات تؤثر على الأفراد قبل أن يصيروا فاعلين في الاقتصاد (قبل السوق). ويمكن لسياسات ما قبل السوق أن تحدّ من الفوارق في الإمكانات، فتساعد الجميع على دخول سوق العمل وهم على استعداد أفضل. وتؤثر سياسات مرحلة السوق على توزيع الدخل والفرص عندما يكون الأفراد يعملون، فتصوغ نواتج قد تحسّن المساواة أو تضير بها[7]. أما سياسات ما بعد سوق العمل فتؤثّر على أوجه عدم المساواة بعد أن تكون سياسات مرحلتي ما قبل السوق والسوق قد حددت توزيع الدخل والفرص. وتتفاعل مجموعات السياسات هذه في ما بينها. فقد يتوقف تقديم الخدمات العامة قبل سوق العمل جزئياً على فعالية سياسات ما بعد السوق (الضرائب على الدخل من السوق لتمويل الصحة والتعليم مثلاً)، ولهذا شأنه في حشد الإيرادات الحكومية لتسديد كلفة تلك الخدمات. وتسترشد الضرائب، بدورها، بمدى استعداد المجتمع لإعادة توزيع الدخل ممن في حوزتهم أكثر إلى من في حوزتهم أقل.

إن مستقبل عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين في أيدينا. لكننا لا نملك الركون إلى الطمأنينة. فأزمة المناخ تبيّن أنّ ثمن التقاعس يتصاعد مع الوقت، إذ أنه يؤجج عدم المساواة فيجعل العمل المناخي أصعب. وقد بدأت التكنولوجيا فعلاً تغيّر سوق العمل والحياة، ولكن لم يتقرر بعد مدى قدرة الآلة على الحلول محل الإنسان. لكننا على شفير هوة يصعب الصعود منها بعد الوقوع فيها. أمامنا خيارات، ولا بد لنا من الاختيار الآن.

مستقبل عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين في أيدينا. لكننا لا نملك الركون إلى الطمأنينة. فأزمة المناخ تبيّن أنّ ثمن التقاعس يتصاعد مع الوقت، إذ أنه يؤجج عدم المساواة فيجعل العمل المناخي أصعب. وقد بدأت التكنولوجيا فعلاً تغيّر سوق العمل والحياة، ولكن لم يتقرر بعد مدى قدرة الآلة على الحلول محل الإنسان

ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر

يستند هذا التقرير إلى إطار جديد للتحليل يبحث في عدم المساواة، ذاهباً ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر (الشكل 4).

ما وراء الدخل

لا بد لأي تقييم شامل لعدم المساواة من النظر في الدخل والثروة، لكن عليه أن يتجاوز الدولارات أو الروبيات ليفهم الفوارق في أبعاد التنمية البشرية الأخرى والعوامل التي تؤدي إليها. بالطبع، هناك أوجه عدم مساواة اقتصادية، لكن هناك أيضاً أوجه عدم مساواة في أبعاد للتنمية البشرية أخرى أساسية، من مثل الصحة والتعليم والكرامة واحترام حقوق الإنسان. وهذه قد لا يكشفها النظر في الفوارق في الدخل والثروة دون غيرها. أما مقاربة عدم المساواة من منظور التنمية البشرية فتتمحور على الإنسان: إنها تُعنى بقدرة الناس على ممارسة حرياتهم في الوجود وفي تحقيق ما يصبون له في الحياة.

بل إن فهم عدم المساواة في الدخل يتطلب تفحص أوجه عدم مساواة أخرى. فالحرمان في الصحة والتعليم (سواء للوالدين أم الفرد نفسه) يتفاعل وكثيراً ما يتفاقم مدى الحياة. وكثيراً ما تبدأ الفوارق قبل الولادة، "بورقة حظ" تحددها صدفة مكان ولادة الطفل، وقد تتسع هذه الفوارق عبر السنين. فأطفال الأسر الفقيرة قد لا يمكنهم تحمل تكاليف التعليم وتكون فرصهم لدى البحث عن عمل أقل من فرص غيرهم. وإذ تضير بهم مستويات الحرمان المتراكمة، يُرجح أن يكون كسبهم لدى دخول سوق العمل أقل مما يتيسر لأطفال الأسر ذات الدخل الأعلى.

ما وراء المتوسط

كثيراً ما يقع نقاش عدم المساواة في التبسيط المفرط، معتمداً على مقاييس موجزة وبيانات غير مكتملة تقدم صورة مجتزأة، لا بل مضلّلة أحياناً، عن أوجه عدم المساواة التي يتوجب النظر فيها وعن المتضررين. يجب أن يذهب التحليل إلى ما وراء المتوسطات التي تختزل توزيع البيانات إلى رقم واحد، كي يمكن النظر في كيفية توزيع عدم المساواة ضمن مجموعة سكانية معينة في أماكن ومراحل زمنية مختلفة.

الشكل 4

التمعّن في أوجه عدم المساواة

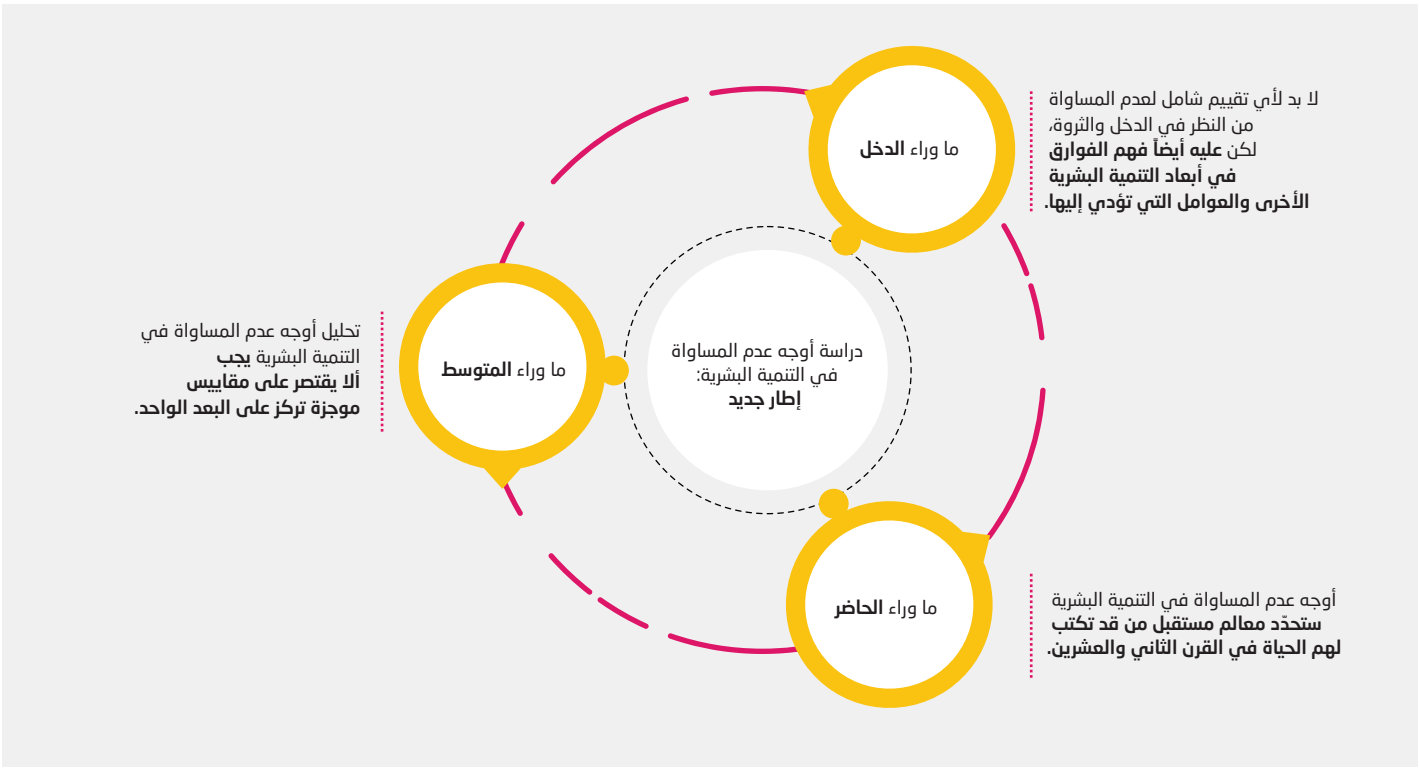

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

وفي كل بعد من أبعاد التنمية البشرية، ما يهم هو تدرج عدم المساواة بأكمله (الفوارق في الإنجازات عبر السكان حسب خصائص اجتماعية-اقتصادية مختلفة).

ما وراء الحاضر

يركز التحليل في معظمه على الماضي أو على الآني. لكن العالم المتغيّر يتطلب النظر في ما سيصوغ عدم المساواة في المستقبل. فالأشكال القائمة والجديدة لعدم المساواة تتفاعل مع أشكال من القوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحديد معالم حياة شباب اليوم وحياة أبنائهم في المستقبل. وستشكل القرن الحادي والعشرين قوتان جارفتان: تغيّر المناخ والتحوّل التكنولوجي. وها هي أزمة المناخ تلحق أفدح الأضرار بأفقر الناس، بينما قد تُخلّف ابتكارات تكنولوجية كتعليم الآلة والذكاء الاصطناعي وراءها مجموعات كاملة من السكان، لا بل البلدان، ليلوح في الأفق شبح مستقبل غامض[8].

العالم المتغيّر يتطلب النظر في ما سيصوغ عدم المساواة في المستقبل. فالأشكال القائمة والجديدة لعدم المساواة تتفاعل مع أشكال من القوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحديد معالم حياة شباب اليوم وحياة أبنائهم في المستقبل

تطلعات بشرية متطورة: من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة

عندما سئل أمارتيا سين أي وجه من عدم المساواة هو الذي ينبغي في نهاية المطاف التنبه له (المساواة في ماذا؟)، قال إن إمكانات الناس — حريتهم في اتخاذ قرارات حياتية — هي الأساس[9]. وهذه الإمكانات تقع من التنمية البشرية في الصميم. هذا هو النهج الذي يتبناه هذا التقرير إذ يستكشف عدم المساواة في الإمكانات.

تتطور الإمكانات بتغيّر الظروف، كما بتغيّر القيم وتغيّر مطالب الناس وتطلعاتهم. واليوم، لم يعد كافياً الحصول على الأساسي من الإمكانات، أي تلك المرتبطة بغياب الحرمان المدقع، فقد أصبحت الإمكانات المعززة ضرورة حاسمة لتمكين الناس من تملّك "سيرة حياتهم"[10].

وتكفل الإمكانات المعززة للناس قدراً من الولاية على حياتهم. وبما أن بعض الإمكانات تنبني على مدى حياة الإنسان، فإن إحراز مجموعة من الإمكانات الأساسية، كالبقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة أو تعلم القراءة، يوفر عتبة انطلاق إلى تكوين إمكانات معززة في مرحلة لاحقة من الحياة (الشكل 5).

وينعكس تطوّر مماثل من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة في استخدام التكنولوجيا أو القدرة على الصمود أمام الصدمات البيئية، من المخاطر المتواترة القليلة الأثر إلى الأحداث الكبيرة غير المتوقعة. وهذا التمييز مهم أيضاً عندما يتعلق الأمر بفهم أوجه عدم المساواة بين المجموعات، كالتقدم من قدرة النساء على التصويت في الانتخابات (قدرة أساسية) إلى مشاركتهن في السياسة كقائدات على الصعيد الوطني (قدرة معززة). وتطور الطموح من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة يعكس التطوّر من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 5

التنمية البشرية، من الإمكانات الأساسية إلى الإمكانات المعززة

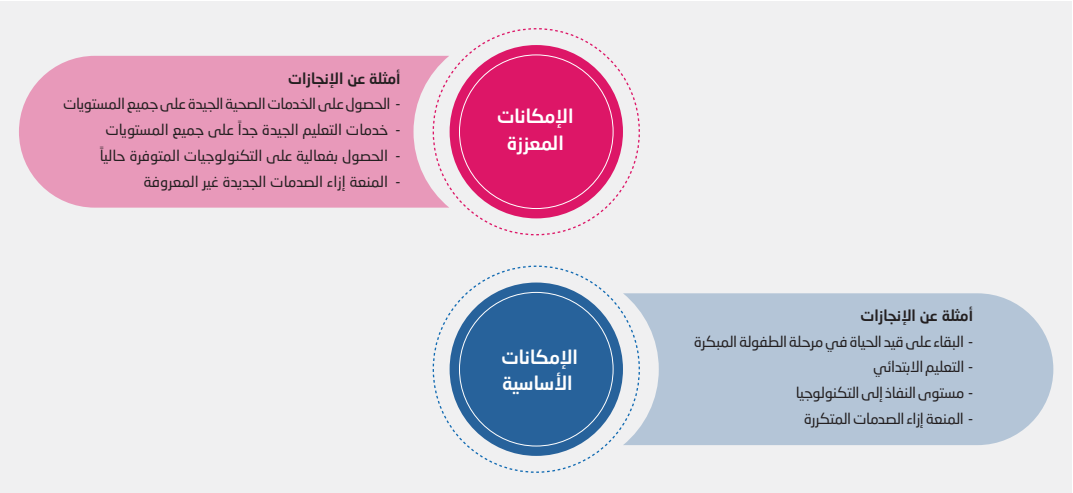

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الرسالة الأساسية الأولى: لا تزال التفاوتات في التنمية البشرية واسعة الانتشار، رغم الإنجازات في خفض الحرمان المدقع

شهد القرن الحادي والعشرون تقدماً كبيراً في مستويات المعيشة، فقد أفلت من براثن الجوع والمرض والفقر في أنحاء العالم عدد غير مسبوق من الناس[11]، الذين قفزوا فوق الحد الأدنى لمعيشة الكفاف. ويبين دليل التنمية البشرية تحسناً مذهلاً في المتوسط، ما يعكس تحسينات كبيرة في أبعاد مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، تدفعها انخفاضات حادة في معدلات وفيات الرضع.

مع ذلك، خلّفت هذه الإنجازات وراءها أعداداً كبيرةً من الناس، وبقيت أوجه عدم المساواة منتشرة عبر الإمكانات جميعاً، بعضها يتعلق بمسائل حياة وموت والبعض الآخر بالحصول على المعرفة وعلى التكنولوجيات التي تغيّر نمط الحياة.

ورغم تقلص فارق العمر المتوقع عند الولادة بين بلدان التنمية البشرية المنخفضة وبلدان التنمية البشرية المرتفعة إلا أنه لا يزال يبلغ 19 سنة. وهناك فوارق في طول العمر المتوقع عند الأعمار جميعاً. ففارق العمر المتوقع عند سن السبعين يبلغ خمس سنوات تقريباً. وتبلغ نسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي من البالغين في بلدان التنمية البشرية المنخفضة نحو 42 في المائة مقابل 94 في المائة في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. وتوجد فوارق في مستويات التعليم جميعاً. وتبلغ نسبة الحاصلين على التعليم العالي من البالغين 3.2 في المائة في بلدان التنمية البشرية المنخفضة بالمقارنة مع 29 في المائة في البلدان المتقدمة. وفي ما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا، تبلغ نسبة الاشتراكات في الهاتف النقال 67 لكل 100 من السكان في البلدان النامية، أي نصف ما في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً، بينما تبلغ نسبة الاشتراك في إنترنت النطاق العريض أقل من واحد لكل 100 من السكان في بلدان التنمية البشرية المنخفضة بالمقارنة مع 28 لكل 100 من السكان في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً (الشكل 6).

ومن المحرومين أشد حرمان 600 مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع بسبب الدخل، ويقفز الرقم ليصل إلى 1.3 مليار بمقياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد[12]. ولا يزال حوالي 262 مليون طفل خارج المدارس الابتدائية أو الثانوية، ويموت 5.4 مليون طفل قبل تجاوز السنوات الخمس الأولى من العمر. ورغم زيادة فرص الحصول على التحصين والعلاج بكلفة معقولة، لا تزال معدلات وفيات الأطفال مرتفعة في أفقر الأسر في أفقر بلدان العالم. وتوجد أعلى المعدّلات في بلدان التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة، لكن هناك أيضاً فوارق شاسعة ضمن البلدان. فقد يتساوى معدل وفيات الأطفال بين أفقر 20 في المائة في بعض بلدان التنمية البشرية المتوسطة مع هذا المعدل في بلد نموذجي من بلدان التنمية البشرية المنخفضة.

الرسالة الأساسية الثانية: ينشأ جيل جديد من أوجه عدم المساواة، مع التباين في الإمكانات المعززة، رغم التقارب في الإمكانات الأساسية

ونحن نوشك الدخول في عشرينات الألفية الثالثة، أخذت مجموعة جديدة من الإمكانات تصبح لازمة للحياة في القرن الحادي والعشرين. ولأوجه عدم المساواة في الإمكانات المعززة هذه ديناميات تختلف اختلافاً جذرياً عن ديناميات نظيراتها في الإمكانات الأساسية، وهي في صميم الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة.

وتتقلص ببطء أوجه عدم المساواة في بعض الإمكانات الأساسية في معظم البلدان، وإن كان لا يزال يتعين القيام بالكثير. فمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي، والاشتراكات في الهاتف النقال، تؤشر كلّها إلى تقلص عدم المساواة عبر مجموعات التنمية البشرية (الشكل 7)، إذ يتقدم من هم في أسفل الهرم أسرع مما يتقدم من هم في قمته. ففي الفترة بين عامي 2005 و2015، بلغت المكاسب المحققة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في بلدان التنمية البشرية المنخفضة، بفعل خفض معدّلات وفيات الأطفال، ثلاث مرات ما بلغته في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. كما أن بلدان التنمية البشرية المنخفضة أخذت تلحق بالركب في الحصول على التعليم الابتدائي والاشتراك في الهاتف النقال.

ولكن يترافق مع هذه الأخبار الطيبة من المحاذير اثنان. أولاً، رغم التقدم، ليس العالم في سبيله إلى القضاء على الحرمان الشديد في الصحة والتعليم بحلول عام 2030، إذ لا يزال يتوقع أن يلاقي 3 ملايين طفل دون سن الخامسة حتفهم سنوياً، (أي ما يفوق مقصد هدف التنمية المستدامة بما لا يقل عن 850,000 حالة)، ويتوقع أن يبقى خارج المدارس 225 مليون طفل. وثانياً، يعود ما يحدث من تقلص الفوارق جزئياً إلى دنو من هم في أعلى الهرم من قمته فلا يعود هناك غير مجال صغير للتقدم.

تتقلص ببطء أوجه عدم المساواة في بعض الإمكانات الأساسية في معظم البلدان، وإن كان لا يزال يتعين القيام بالكثير. فمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي، والاشتراكات في الهاتف النقال، تؤشر كلّها إلى تقلص عدم المساواة عبر مجموعات التنمية البشرية

الشكل 6

أوجه عدم المساواة في الإمكانات الأساسية والمعززة لا تزال عميقة الجذور بين بلدان العالم

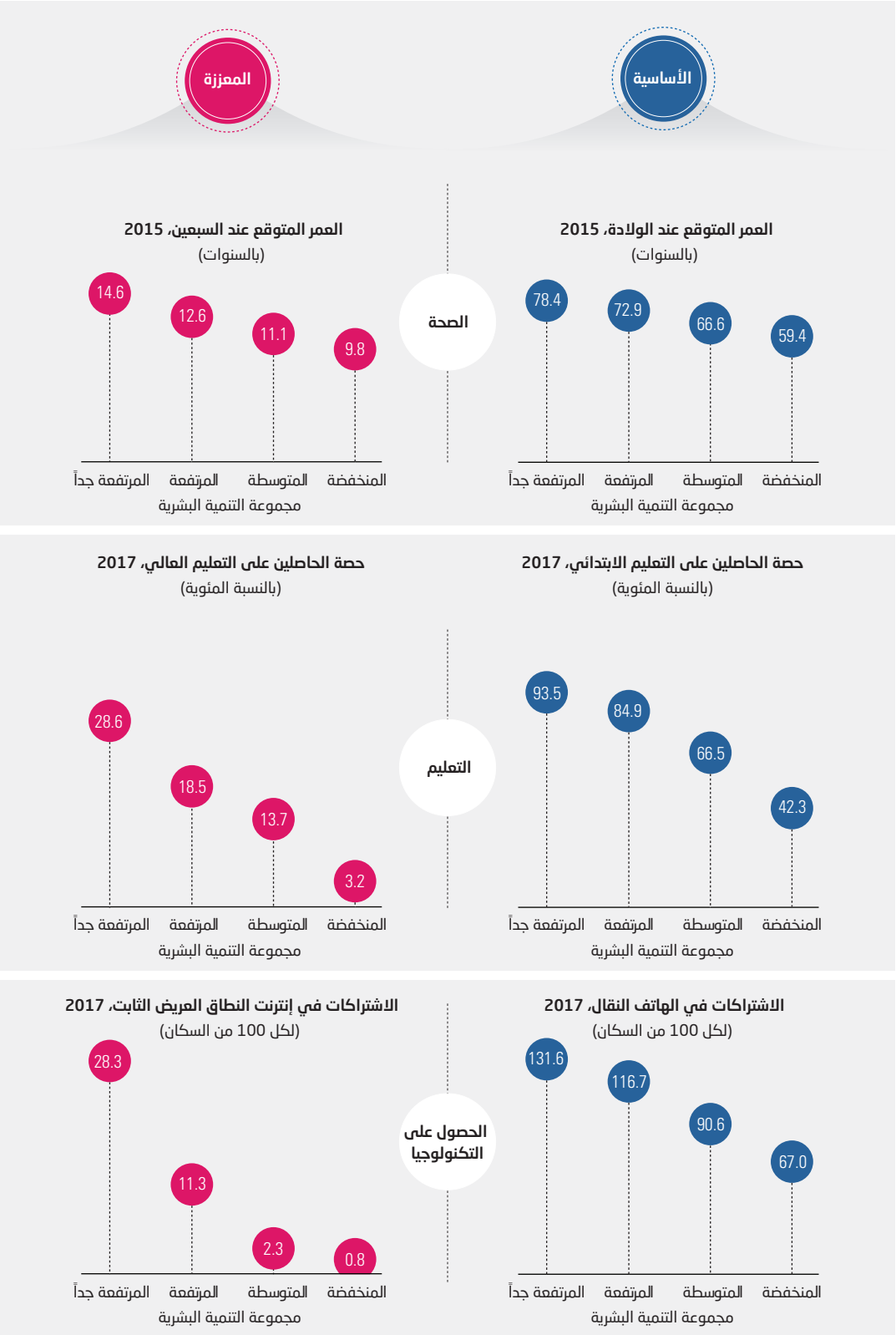

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

الشكل 7

تقارب بطيء في الإمكانات الأساسية، تباين سريع في الإمكانات المعززة

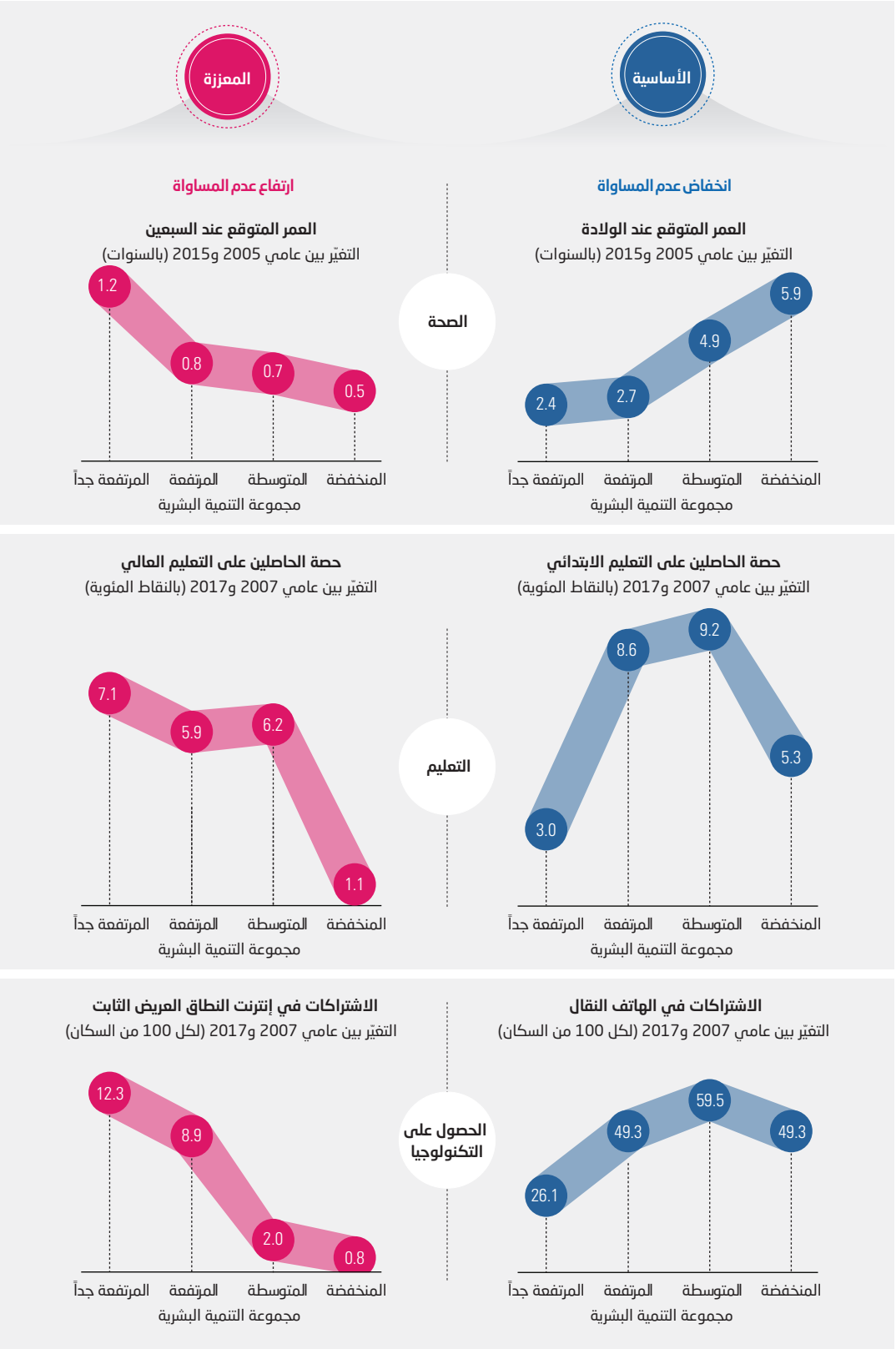

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

على النقيض من ذلك، يتفاقم عدم المساواة في الإمكانات المعززة. فعلى الرغم من النواقص في البيانات، تشير التقديرات إلى أن الارتفاع في متوسط العمر المتوقع عند السبعين بين عامي 1995 و2015 في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً فاق بأكثر من الضعف نظيره في بلدان التنمية البشرية المنخفضة[13].

وهناك من الشواهد ما يدل على نمط من التباين مماثل في مجموعة كبيرة من الإمكانات المعززة. والواقع أن التباين في الحصول على المعرفة المتقدمة والتكنولوجيا المتطورة تباين صارخ. فنسبة الحاصلين على التعليم العالي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً تزداد بوتيرة أسرع بست مرات مما في بلدان التنمية البشرية المنخفضة، أما وتيرة الاشتراك في إنترنت النطاق العريض الثابت فأسرع بـ 15 مرة.

ولأوجه عدم المساواة الجديدة هذه، بين البلدان وفي داخل البلدان على حد سواء، عواقب هائلة. فهي إذ ترسم معالم القرن الحادي والعشرين، توسّع الحدود في الصحة وطول العمر والمعرفة والتكنولوجيا. وهي التي يُرجح أن تحدد قدرة الناس على اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين وعلى العمل في اقتصاد المعرفة والصمود في مواجهة تغيّر المناخ.

الرسالة الأساسية الثالثة: أوجه عدم المساواة تتراكم مدى الحياة، وكثيراً ما تعكس اختلالات عميقة في موازين القوى

لفهم أوجه عدم المساواة — وحتى عدم المساواة في الدخل — لا بدّ من التمعّن في العوامل التي تؤسس لها. فأوجه عدم المساواة تتفاعل في ما بينها، بينما يتحول حجمها ووقعها خلال مراحل حياة الفرد. والنتيجة الطبيعية لذلك هي أن سياسات التصدي لأوجه عدم المساواة الاقتصادية تتطلب أكثر من مجرد زيادة الدخل بصورة ميكانيكية. فهي كثيراً ما تتطلب معالجة الأعراف الاجتماعية والسياسات والمؤسسات العميقة الجذور في التاريخ.

الحرمان مدى الحياة

يبدأ عدم المساواة قبل ولادة الفرد وكثيراً ما يتفاقم عبر حياته. وعندما يحدث ذلك، فإنه قد يؤدي إلى أوجه من عدم المساواة راسخة مزمنة. ويمكن أن يحدث ذلك بطرق مختلفة، لا سيما ضمن علاقة الترابط بين الصحة والتعليم من جهة والوضع الاجتماعي والاقتصادي للوالدين من جهة أخرى (الشكل 8).

يبدأ عدم المساواة قبل ولادة الفرد وكثيراً ما يتفاقم عبر حياته. وعندما يحدث ذلك، فإنه قد يؤدي إلى أوجه من عدم المساواة راسخة مزمنة

الشكل 8

التعليم والصحة مدى الحياة

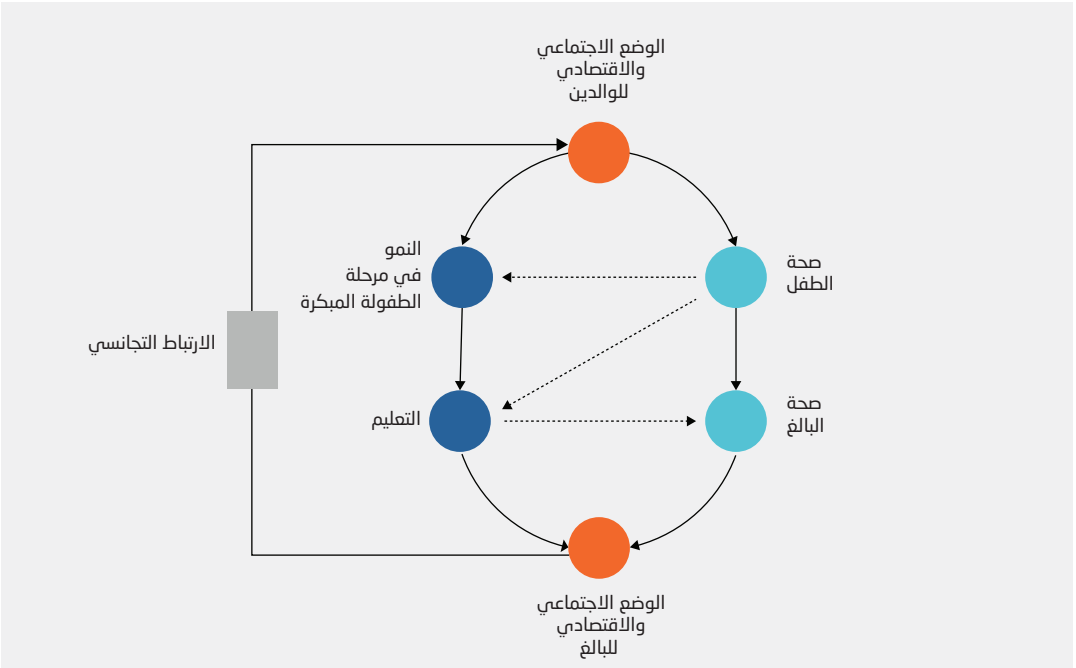

ملاحظة: تمثل الدوائر مختلف مراحل الحياة، والدائرتان البرتقاليتان النتائج النهائية. ويمثل المستطيل الارتباط التجانسي. وتشير الخطوط المتقطعة إلى تفاعلات غير مفصّلة. وتؤثر صحة الطفل على النمو في مرحلة الطفولة المبكرة وفرصه في تحصيل التعليم. فالطفل من ذوي الإعاقة الذهنية لن يستفيد من النمو في مرحلة الطفولة المبكرة ولا من فرص التعليم على غرار طفل بصحة جيدة. بدوره، يمكن أن يساهم التعليم في نمط حياة صحي، وإيصال المعلومات عن كيفية الاستفادة من نظام الرعاية الصحية عند الاقتضاء (Cutler and Lleras-Muney 2010).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، مقتبس من Deaton (2013a).

ويؤثر دخل الوالدين وظروفهما في صحة الطفل وتعليمه وفي دخله في مراحل لاحقة. والفوارق الصحية عبر الفئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تبدأ غالباً قبل الولادة، ويمكن، إن لم تُعالج، أن تتراكم إلى مرحلة البلوغ على الأقل. فالأطفال المولودون للأسر المنخفضة الدخل أكثر عرضة للاعتلال الصحي والنقص في التعليم. والنقص في التعليم يؤدي بدوره إلى انخفاض في الدخل، في حين يضطر الأطفال الذين يعانون اعتلالاً إلى التغيّب عن الدراسة. وعندما يكبر الأطفال، ويرتبطون بأشخاص في ظروف مماثلة لظروفهم (كما يحدث عادة في الارتباط التجانسي)، تترسّخ أوجه عدم المساواة عبر الأجيال.

وقد يصعب كسر هذه الحلقة، لأسباب ليس أقلها السبل التي يتطور بها معاً عدم المساواة في الدخل والنفوذ السياسي. فعندما يتمكن الأثرياء من صوغ السياسات لصالحهم وصالح أطفالهم، كما يحدث كثيراً، تكون النتيجة إدامة حصر تراكم الدخل والفرص على المستويات العليا. هكذا، ليس بالمستغرب أن يتعثر الارتقاء الاجتماعي في المجتمعات التي تتسم بعدم المساواة. مع ذلك، الارتقاء الاجتماعي في بعض المجتمعات أكبر مما في عداها – ومن هنا للمؤسسات والسياسات أهميتها – لأن ما يحدّ من عدم المساواة يعزّز أيضاً الارتقاء الاجتماعي (الإطار 1).

اختلال موازين القوى

كثيراً ما تترجم أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة إلى عدم مساواة سياسية، ويعود ذلك جزئياً إلى أن عدم المساواة يحدّ من المشاركة السياسية، ما يفسح المجال أمام جماعات النفوذ لتوجيه القرارات لصالحها. وباستطاعة أصحاب الامتيازات هؤلاء التحكم بالنظام وتطويعه لصالحهم، ما قد يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة، بل قد يؤدي اختلال موازين القوى إلى تعطيل عمل المؤسسات وتقويض فعالية السياسات. فعندما يسيطر الأثرياء على المؤسسات، تتقلص رغبة المواطنين في الانخراط في العقود الاجتماعية (مجموعات القواعد والتوقعات السلوكية التي يلتزم بها الناس طوعاً والتي تؤسس لمجتمعات مستقرة). وعندما يؤدي ذلك إلى خفض الامتثال لتسديد الضرائب، تتراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة الجيدة، ما قد يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة في الصحة والتعليم. وعندما يرى السكان في النظام العام نظاماً مجحفاً، بفعل الإقصاء المنهجي والمحسوبية (مبادلة الدعم السياسي بالمكاسب الشخصية)، فإنهم يتجهون إلى الانكفاء من الحياة السياسية، فيتعاظم نفوذ النخب.

ومن طرق فهم التفاعل بين أوجه عدم المساواة وموازين القوى الاستناد إلى إطار يستكشف كيفية تكوّن أوجه عدم المساواة وكيفية ترسّخها. وفي الجوهر، كثيراً ما يشار إلى هذه العملية بالحوكمة، أي الطريقة التي تتفاوض بها الجهات الفاعلة في المجتمع لتتوصل إلى اتفاقات (سياسات وقواعد). وعندما تتخذ هذه الاتفاقات شكل سياسات، فإنها يمكن أن تساهم مباشرة في تغيير توزيع الموارد في المجتمع (السهم في أسفل الحلقة اليمنى من الشكل 9، "لعبة النواتج"). فمثلاً، سياسات الضرائب والإنفاق الاجتماعي تحدد من يدفع في النظام المالي ومن يستفيد. وهذه السياسات تؤثر تأثيراً مباشراً على النواتج الإنمائية، بما في ذلك عدم المساواة في الاقتصاد (والنمو). غير أن هذه

الإطار 1

منحنى غاتسبي العظيم (Great Gatsby Curve)

بين ارتفاع عدم المساواة في الدخل وتراجع الارتقاء في الدخل عبر الأجيال ارتباط إيجابي معروف جيداً. وتعرف علاقة الترابط هذه بمنحنى غاتسبي العظيم (Great Gatsby Curve)، وهي تنطبق أيضاً على مقياس عدم المساواة في التنمية البشرية بدلاً من عدم المساواة في الدخل وحده (الشكل). وكلما ارتفع عدم المساواة في التنمية البشرية، تراجع الارتقاء في الدخل عبر الأجيال، والعكس صحيح.

ويسير هذان العاملان بالتوازي، ولكن ذلك لا يعني أن أحدهما يتسبب بالآخر. بل على الأرجح أن كليهما ناجمان عن عوامل اقتصادية واجتماعية أساسية، قد يساهم فهمها ومعالجتها في تعزيز الارتقاء وتصحيح عدم المساواة.

الارتقاء في الدخل عبر الأجيال أقل في البلدان التي يكثر فيها عدم المساواة في التنمية البشرية.

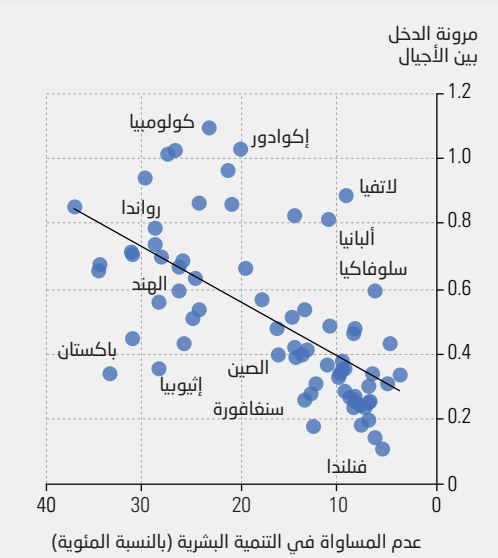

ملاحظة: يقاس عدم المساواة في التنمية البشرية كنسبة مئوية للخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في أبعاد ثلاثة هي الدخل والتعليم والصحة. وكلما ازدادت مرونة الدخل بين الأجيال، ازداد الترابط بين دخل الوالدين والأطفال في المستقبل، ما يعكس تراجع الارتقاء في الدخل عبر الأجيال.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام بيانات من GDIM (2018)، مقتبسة من Corak (2013).

السياسات بإعادتها توزيع الموارد الاقتصادية إنما توزع أيضاً النفوذ بحكم الواقع (السهم في أعلى الحلقة اليمنى من الشكل 9). ويمكن أن يولّد ذلك (أو يعزز) اختلالات في موازين القوى بين الجهات الفاعلة على صعيد السياسة العامة، ما يؤدي بدوره إلى التأثير سلباً على فعالية تنفيذ السياسات. فمثلاً، يمكن أن يتجلّى اختلال موازين القوى في تحكّم النخبة بالسياسات، ما يقوّض قدرة الحكومات على الالتزام بتحقيق الأهداف على المدى الطويل، كما يمكن أن يتجلى في إقصاء بعض الفئات السكانية عن الحصول على خدمات عامة عالية الجودة، ما يقوّض أسس التعاون بإضعاف الرغبة في دفع الضرائب. ويمكن أن تتكوّن جراء ذلك حلقة مفرغة من انعدام المساواة (فخاخ عدم المساواة) يترسّخ في مؤسسات المجتمعات غير المتكافئة. فتتبدى هذه الحلقة في المؤسسات والأعراف الاجتماعية السائدة (لعبة النواتج) ويمكن أن تؤدي بالجهات الفاعلة إلى اتخاذ قرار بتغيير قواعد اللعبة (السهم الأسفل في الحلقة اليسرى من الشكل 9). وبهذه الطريقة، يعاد أيضاً توزيع النفوذ بحكم القانون. وقد تترتب على ذلك تداعيات أكبر بكثير، لأن أثره لن يقتصر على النواتج الحالية فقط، بل سيطال أيضاً الظروف التي تحدّد سلوك الجهات الفاعلة في المستقبل. ويجدر التأكيد أن الطريقة التي تتطور بها اختلالات موازين القوى في ساحة السياسة العامة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم وترسيخ أوجه عدم المساواة (ومن الواضح أن عدم المساواة يقوّض فعالية الحوكمة)، أو تمهد الطريق أمام ديناميات لصالح المزيد من المساواة ولصالح اشتمال الجميع.

عدم المساواة بين الجنسين

هناك بعض الفئات التي تعاني التمييز المنهجي ضدها بطرق عديدة. وقد يحدد هذه الفئات الأصل العرقي أو اللغة أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو مجرد مكان الإقامة في شمال البلد أو جنوبه أو شرقه أو غربه. وهناك العديد من الأمثلة عليها، ولكن لا شك في أن النساء هنّ الفئة الأكبر على مستوى العالم. فالفوارق بين الجنسين هي من أكثر أوجه عدم المساواة تجذراً في كل مكان، وبما أن حرمان هذه الفئة يطال نصف سكان العالم، فإنه يشكل العائق الأكبر أمام التنمية البشرية.

وقضية عدم المساواة بين الجنسين قضية معقدة، يتفاوت التقدم والتراجع بشأنها من مكان لآخر ومن مسألة لأخرى. وقد كان لحركة #MeToo (#أنا_أيضاً) أو حركة #NiUnaMenos (#لا-واحدة-أقل) دور كبير في رفع سويّة الوعي لقضايا العنف ضد المرأة. كما أن الفتيات في جميع أنحاء العالم يحرزن تقدّماً في بعض الأساسيات، كالالتحاق بالتعليم الابتدائي.

ولكن، خلا هذه الأساسيات، ما زال التقدم المحرز دون المنشود. فلا تزال أوجه عدم المساواة حادة بين ما للرجل وما للمرأة من نفوذ في المنزل أو في مكان العمل أو في الحياة السياسية. ففي المنزل تتولى النساء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بمعدّل ثلاثة أمثال ما يتولاه الرجل. ورغم أن النساء والرجال في العديد من البلدان يتساوون في التصويت في الانتخابات، تبقى الفوارق قائمة على المستويات العليا من النفوذ السياسي. وكلّما كانت السلطة أرفع، اتسعت الفجوة بين الرجل والمرأة

الفوارق بين الجنسين هي من أكثر أوجه عدم المساواة تجذراً في كل مكان، وبما أن حرمان هذه الفئة يطال نصف سكان العالم، فإنه يشكل العائق الأكبر أمام التنمية البشرية

الشكل 9

أوجه عدم المساواة، والاختلالات في موازين القوى، وفعالية الحوكمة

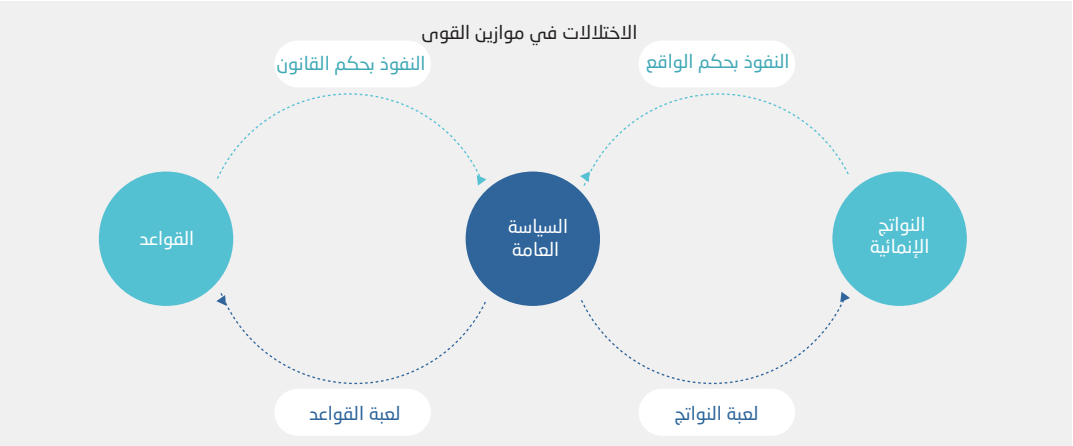

ملاحظة: القواعد تشمل القواعد النظامية وغير النظامية (الأعراف). وتشير النواتج الإنمائية إلى الأمن والنمو والإنصاف.
المصدر: World Bank, 2017b.

لتصل إلى 90 في المائة في مناصب رئاسة الدول والحكومات.

وكثيراً ما ترسّخ الأعراف الاجتماعية والثقافية السلوك الذي يديم أوجه عدم مساواة كهذه. وللأعراف والافتقار إلى النفوذ تأثير على كافة أشكال عدم المساواة بين الجنسين، من العنف ضد المرأة إلى الحاجز غير المرئي الذي يحول دون تقدم النساء في مختلف المجالات. ويقدم هذا التقرير مؤشراً مركباً جديداً للأعراف الاجتماعية يأخذ بالاعتبار الروابط بين المعتقدات الاجتماعية وبين المساواة بين الجنسين في أبعاد عدة. وعلى الصعيد العالمي، لا يبدي شكلاً من أشكال التحيّز الواضح ضد المساواة بين الجنسين غير رجل واحد من كل عشرة (مقابل امرأة واحدة من كل سبع نساء). ولهذه التحيّزات نمط واضح، فهي تميل إلى أن تكون أشد في المجالات التي تنطوي على مستويات أعلى من النفوذ. ويلاحظ أن هناك ردة عكسية (الشكل 10)، فقد زادت نسبة المتحيّزين ضد المساواة بين الجنسين، وإن اختلفت الأنماط بين البلدان.

الرسالة الأساسية الرابعة: يتطلب تقييم عدم المساواة في التنمية البشرية والتصدي له ثورة في المقاييس

ليست المعايير والممارسات الحالية لقياس عدم المساواة كافية لتوجيه النقاش العام ودعم اتخاذ القرار.

ويعود جزء من التحدي إلى العدد الكبير من الطرق المختلفة التي يمكن بها فهم أوجه عدم المساواة. ومن أبرزها:

- هناك أوجه من عدم المساواة بين المجموعات (عدم المساواة الأفقية) وبين الأفراد (عدم المساواة العمودية).
- هناك أوجه من عدم المساواة بين البلدان وفي داخلها، وهذه تتبع آليات شتى.
- هناك أوجه من عدم المساواة ضمن الأسرة المعيشية (فمثلاً، في 30 بلداً جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، ثلاثة أرباع النساء اللاتي يعانين نقص الوزن والأطفال الذين يعانون سوء التغذية ليسوا في أفقر 20 في المائة من الأسر المعيشية ونصف هؤلاء ليسوا في أفقر 40 في المائة من الأسر المعيشية)[14].

والمطلوب جيل جديد من المقاييس لسد الفجوات في البيانات اللازمة لقياس أوجه عدم المساواة هذه، وبشكل أعم المضي منهجياً إلى ما وراء المتوسطات. ويبدأ ذلك بسد الفجوات في بعض الإحصاءات الأساسية التي لا تزال نظم التسجيل البالغة الأهمية في العديد من البلدان النامية تفتقر إليها. وفي التصدي لعدم المساواة في الدخل والثروة، كان التقدّم في الأعوام القليلة الماضية ملحوظاً، إلا أن البيانات لا تزال شحيحة، ويعود ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى الشفافية وقلة المعلومات المتاحة. وبحسب مقياس مركب جديد يعرضه هذا التقرير، حصل 88 بلداً على نقطة واحدة أو أقل (على مقياس من 20 نقطة) على توفر المعلومات عن عدم المساواة في الدخل والثروة، ما يعني أنها تسجل 5 في المائة أو أقل من مستوى الشفافية المثالي.

وقد أخذ يظهر بمبادرة من أكاديميين ومن منظمات متعددة الأطراف وحتى من بعض الحكومات بعض العمل الإبداعي – وبعضه لا يزال تجريبياً – لاستخدام

ليست المعايير والممارسات الحالية لقياس عدم المساواة كافية لتوجيه النقاش العام ودعم اتخاذ القرار

الشكل 10

التحيّز ضد المساواة بين الجنسين آخذ في الارتفاع: حصة النساء والرجال في جميع أنحاء العالم التي لا تحيّز بين الجنسين في عرفها الاجتماعي انخفضت بين عامي 2009 و2014

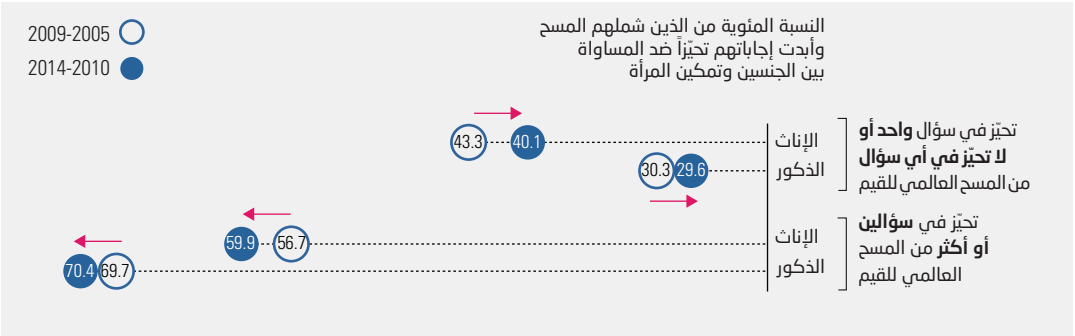

ملاحظة: مجموعة متوازنة من 32 بلداً وإقليماً وبيانات من الموجتين الخامسة (2005-2009) والسادسة (2010-2014) من المسح العالمي للقيم، تمثل 59 في المائة من سكان العالم. يقاس التحيّز بين الجنسين في الأعراف الاجتماعية من خلال آراء السكان بشأن أدوار الجنسين في السياسة (من الحقوق السياسية إلى القدرة على تولي القيادة)، والتعليم (أهمية الشهادة الجامعية)، والاقتصاد (من الحق في الحصول على فرص العمل، إلى القدرة على ريادة الأعمال)، والسلامة الجسدية للمرأة (من العنف على يد شريك حميم، إلى الصحة الإنجابية).

المصدر: بالاستناد إلى بيانات من المسح العالمي للقيم.

إحصاءات عدم المساواة في الدخل بطرق منهجية قابلة للمقارنة. لكن مصادر البيانات لا تزال مجزأة، ولا تزال التغطية محدودة للغاية.

ولا تزال المنهجية التوزيعية للحسابات القومية في بداياتها، كما تعرّض العديد من افتراضاتها للطعن به. ومع ذلك، إذا ما حافظت هذه المنهجية على الشفافية الكاملة واستمر إدخال التحسينات عليها، يمكن عندئذ أن يؤدي الجمع بين البيانات المستمدة من نُظم الحسابات القومية ومسوح الأسر المعيشية والبيانات الإدارية إلى توفير منظور جديد عن تطور توزيع الدخل والثروة. ويتوافق ذلك مع بعض التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، بما في ذلك التوصية بالتركيز على نحو متكامل على عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الثروة[15]. ويعرض هذا التقرير نتائج تستند إلى هذه المنهجية وتكشف الديناميات الحقيقية لعدم المساواة في الدخل التي يحجبها استخدام مقاييس موجزة تعتمد على مصدر واحد للبيانات. وعلى سبيل الإيضاح، تشير النتائج إلى أن الشريحة العليا من شرائح توزيع الدخل في أوروبا هي كانت وما زالت المستفيد الرئيسي من نمو الدخل منذ عام 1980 (الشكل 11).

تقوم المقاييس الموجزة لعدم المساواة على تضميم معلومات معقدة في رقم واحد على نحو إجمالي. وهي تستند إلى أحكام ضمنية بشأن المهم أو غير المهم من أشكال عدم المساواة. ونادراً ما تتّسم هذه الأحكام بالشفافية، بل إنها قد لا تعبّر عن وجهات نظر المجتمع. ولفهم أي جانب من جوانب عدم المساواة، وهي كثيرة، يتعين المضي إلى ما وراء المتوسطات، للإحاطة بأوضاع الفئات السكانية جميعاً. ما نسبة السكان الذين يعيشون إلى عمر معيّن، ويصلون إلى مستويات من التعليم معيّنة، أو يكسبون دخلاً معيناً؟ وكيف يتغيّر وضع فرد أو أسرة أو جماعة في المجتمع بمرور الوقت؟ وتظل للمقاييس الموجزة أهميتها – عندما تعكس مقوّمات سليمة لتقييم التوزيعات، لكنها لا توفر غير نافذة صغيرة على البحث الأوسع في عدم المساواة في التنمية البشرية.

الرسالة الأساسية الخامسة: يمكننا تصحيح عدم المساواة في التنمية البشرية إذا بدأنا العمل حالاً، قبل أن تتحوّل الاختلالات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية راسخة

ما من حتمي في الكثير من أفدح أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. هذه هي أهم رسالة في هذا التقرير. فلكل مجتمع خياراته بشأن ما يقبل من مستويات

ما من حتمي في الكثير من أفدح أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية. هذه هي أهم رسالة في هذا التقرير

الشكل 11

بين عامي 1980 و2017، ارتفع الدخل بعد الضرائب بحوالي 40 في المائة لدى أفقر 80 في المائة من السكان الأوروبيين، مقابل أكثر من 180 في المائة لدى أغنى 0.001 في المائة

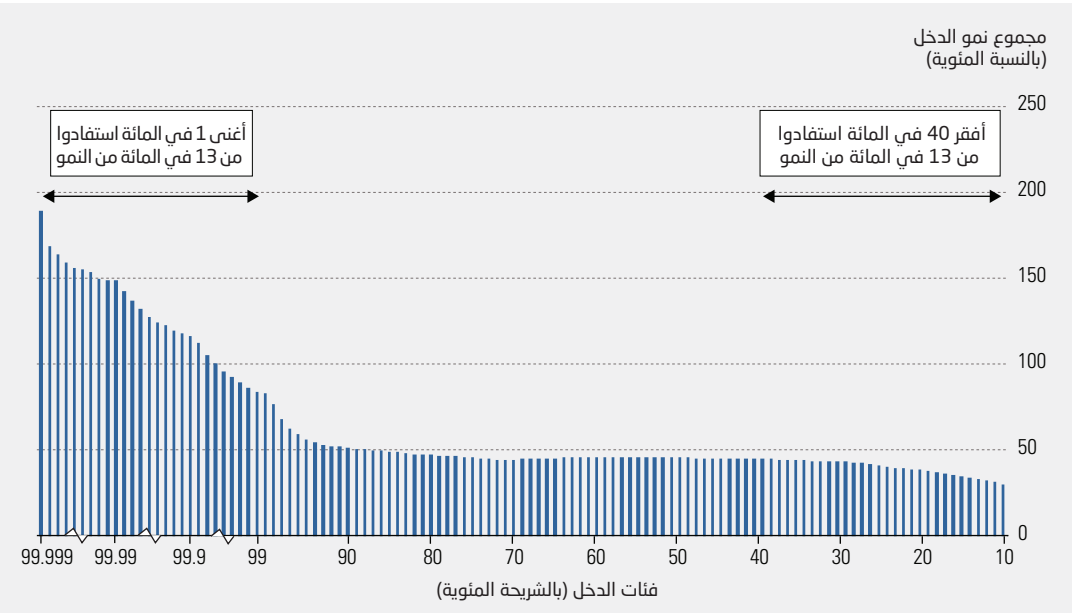

ملاحظة: يتغيّر المقياس في المحور الأفقي بعد الشريحة المئوية التسعين. وقد تغيّرت فئات الدخل بين عامي 1980 و2017، وبالتالي لا تمثل التقديرات التغيّرات مع مرور الوقت في دخل الأفراد.
المصدر: Blanchet, Chancel and Gethin (2019)؛ World Inequality Database (http://WID.world).

وأنواع عدم المساواة. وهذا لا يعني القول بسهولة التصدي لعدم المساواة. فلا بد للعمل الفعّال من تحديد القوى الدافعة لعدم المساواة، وهي على الأغلب معقدة ومتعددة الأوجه وكثيراً ما تكون مرتبطة ببنى النفوذ السائدة التي قد لا يرغب المُمسكون بناصيتها في تغييرها.

ولكن ما العمل؟ يمكن القيام بالكثير لتصحيح عدم المساواة في التنمية البشرية، باعتماد مجموعتين من السياسات. أولاً، تسريع التقارب في الإمكانات الأساسية ووقف التباين في الإمكانات المعززة والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين وفي ما بين مجموعات أخرى (أي عدم المساواة الأفقية). وثانياً، العمل في الآن نفسه على تعزيز العدالة والكفاءة في الأسواق، لتزيد الإنتاجية بما يترجم إلى نمو الدخل المشترك على نطاق واسع، وبالتالي تصحيح عدم المساواة في الدخل. وهاتان المجموعتان من السياسات مترابطتان. فالسياسات التي توسّع الإمكانات إلى ما هو أبعد من الدخل تتطلب في كثير من الأحيان موارد لتمويل خدمات الصحة العامة أو التعليم تؤمنها الضرائب. والموارد الإجمالية المتاحة مرتبطة بدورها بالإنتاجية، التي تتوقف، في جزء منها، على إمكانات الناس. هكذا، يمكن لمجموعتي السياسات هاتين أن تعملا معاً في دورة حميدة (الشكل 12).

وكثيراً ما يُمكن إحراز تقدم في الإنصاف والكفاءة في آن معاً. ومن الأمثلة على ذلك سياسات مكافحة الاحتكار. فهي تحد من قدرة الشركات على استخدام قوتها في السوق، فتتيح فرصاً متكافئة وتزيد الكفاءة، كما تؤدي إلى نواتج أكثر إنصافاً بخفض الريوع الاقتصادية التي تؤدي إلى تركّز الدخل.

مجموعة سياسات متكاملة تتجاوز أي حل سحري

يمكن للضرائب، أكانت على الدخل أم الثروة أم الاستهلاك، أن تسهم إلى حد كبير في تصحيح عدم المساواة. فهي تزيد الإيرادات المتوفرة لتحسين الخدمات العامة الأساسية (الرعاية الصحية والمدارس) وتأمين الضمان الاجتماعي، بما يعود بالفائدة على الفقراء كما على الشريحة المتوسطة في توزيع الدخل.

وينخفض عدم المساواة في الدخل بعد الضرائب والتحويلات الحكومية، لكن أثر إعادة التوزيع يتفاوت. فقد أسهمت الضرائب والتحويلات في مجموعة مختارة من البلدان المتقدمة في انخفاض معامل جيني بـ 17 نقطة لدى مقارنة الدخل قبل الضرائب بالدخل بعدها، في حين اقتصر الانخفاض في البلدان النامية على 4 نقاط (الشكل 13).

ومن المهم بالقدر ذاته الذهاب أبعد من الضرائب والتحويلات (سياسات ما بعد السوق) بالتصدي أيضاً لعدم المساواة خلال العمل (سياسات مرحلة السوق) وقبل البدء بالعمل (سياسات ما قبل السوق).

ويمكن لسياسات مرحلة السوق أن تمهّد للتكافؤ في المجال الاقتصادي. فالسياسات المتعلقة بالقوة في السوق (سياسات مكافحة الاحتكار) وتأمين حصول الجميع على رأس المال الإنتاجي والمفاوضة الجماعية والحد الأدنى للأجور تؤثر جميعها على كيفيّة توزيع الفوائد المتأتية عن الإنتاج. وبالقدر نفسه من الأهمية سياسات ما قبل السوق التي ترمي إلى تحقيق تكافؤ في الفرص في مجالي الصحة والتعليم في مرحلة الطفولة، وسياسات ما بعد السوق، من مثل الضرائب على الدخل والثروة والتحويلات العامة والحماية

كثيراً ما يُمكن إحراز تقدم في الإنصاف والكفاءة في آن معاً

الشكل 12

إطار لرسم سياسات لتصحيح أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية

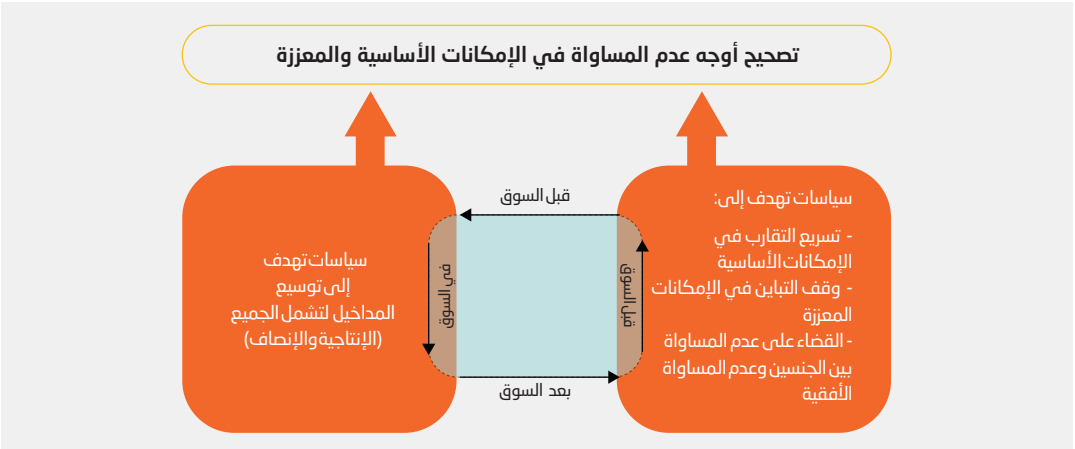

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل 13

إعادة توزيع الضرائب والتحويلات المالية المباشرة توضح معظم الفوارق في عدم المساواة في الدخل المتاح بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة

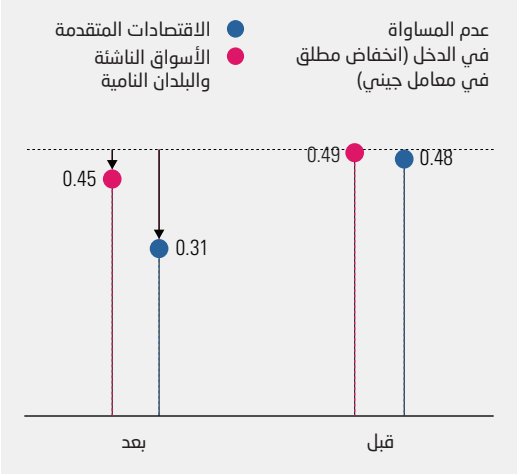

المصدر: بالاستناد إلى IMF (2017a).

الاجتماعية. ويمكن لسياسات ما قبل السوق أن تؤدي دوراً واضحاً في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تسهم تدابير خفض عدم المساواة في دعم الصحة والتغذية والنمو المعرفي فيكون عائد الاستثمار كبيراً. ولا يعني ذلك أن كل سياسة جيّدة قادرة على خفض عدم المساواة وزيادة الرفاه، فكما لاحظنا، قد تؤدي عمليات مثل نشر التكنولوجيا الجديدة وتحقيق إنجازات قي التنمية البشرية لدى شرائح كبيرة من المجتمع إلى زيادة عدم المساواة. وما يهم هو ما إذا كانت العملية التي تولّد عدم المساواة هي، في حد ذاتها، متحيّزة أو غير عادلة.

توليد حوافز للتغيير

حتى لو توفّرت الموارد لتنفيذ خطة تقارب في الإمكانات الأساسية والإمكانات المعززة على حد سواء، يبقى الحد من عدم المساواة في نهاية المطاف خياراً مجتمعياً وسياسياً. فللتاريخ والسياق والسياسات دور في ذلك. ويصعب تغيير الأعراف الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى التمييز. وحتى لو نصت القوانين على حقوق متساوية، قد تطغى الأعراف الاجتماعية في تحديد النواتج. ويبيّن تحليل هذا التقرير لعدم المساواة بين الجنسين أن ردود الفعل تحتد في المجالات التي يكتنفها قدر أكبر من النفوذ، ما يمكن أن ينتهي إلى رد فعل عكسي عنيف إزاء مبدأ المساواة بين الجنسين بحد ذاته. وتشكل السياسات التي تعالج صراحة الصور النمطية ووصم المجموعات المهمّشة جزءاً مهماً من مجموعة أدوات الحد من عدم المساواة.

وقد يكون الاقتصاد السياسي للتصدي لعدم المساواة محفوفاً بالتحديات بصفة خاصة. ففي حالة الخدمات العامة، يمكن أن يحدث التغيير من القمة إلى القاعدة بتوسيع نطاق الامتيازات التي يتمتع بها من هم في القمة لتشمل الآخرين (الشكل 14). ولكن قد لا تتوفر حوافز كافية للمستفيدين من الخدمات ليقبلوا بتوسيع نطاقها إلى الآخرين إذا رأوا في ذلك خطراً يتهدد جودتها. كما يمكن أن يحدث التغيير من القاعدة إلى القمة، مثلاً بزيادة الدخل الذي يحق للأسرة دونه أن تستفيد من خدمات مجانية أو مدعومة. لكن هذا التدبير قد يلقى مقاومة من فئات الدخل الأعلى إذا كانت نادراً ما تستخدم هذه الخدمات. وفي مقاربة ثالثة تنطلق من الوسط في الاتجاهين، لا تكون الشريحة الأفقر هي المستهدفة بل الأكثر عرضة للمخاطر، كالعمال في القطاع الرسمي الذين

> يبيّن تحليل هذا التقرير لعدم المساواة بين الجنسين أن ردود الفعل تحتد في المجالات التي يكتنفها قدر أكبر من النفوذ، ما يمكن أن ينتهي إلى رد فعل عكسي عنيف إزاء مبدأ المساواة بين الجنسين بحد ذاته

الشكل 14

استراتيجيات التعميم على الجميع في البلدان النامية حيث عدم المساواة

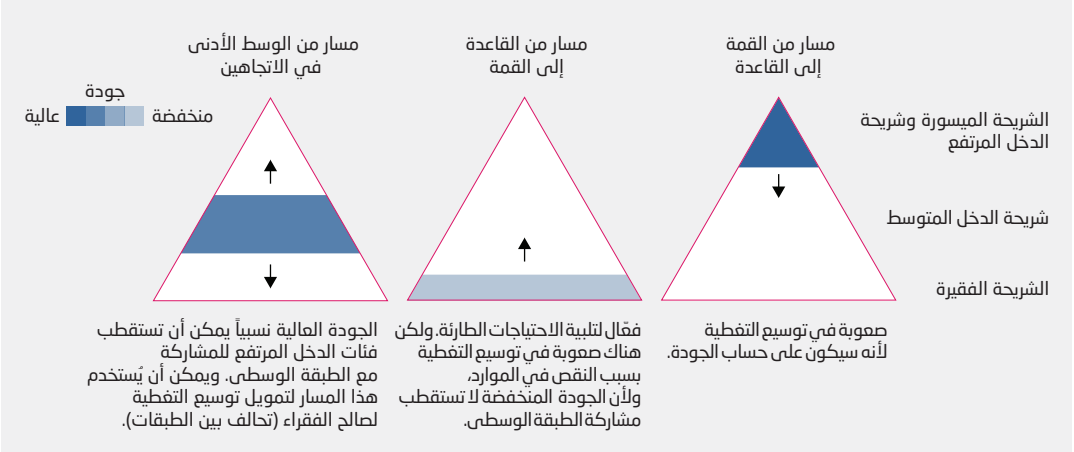

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى مناقشة في Martínez and Sánchez-Ancochea (2016).

يكسبون أجراً منخفضاً. وفي هذه الحالة، يمكن توسيع التغطية صعوداً أو نزولاً. ومع تحسّن نوعية الخدمات، يرجّح أن تبدي فئات الدخل المرتفع رغبتها في المشاركة، ما يوسع الدعم لشمول الخدمات الشرائح الفقيرة.

ومن تحديات إدامة السياسات الاجتماعية في البلدان المتقدمة ضمان استفادة قاعدة واسعة منها، بما في ذلك الطبقات الوسطى. لكن هذه الفوائد قد تكون عرضة للتآكل. ففي عدد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يرى أفراد الطبقة الوسطى أنهم يتخلفون تدريجياً في ما يتعلق بالدخل والأمن وإمكانية الحصول على خدمات جيدة ميسورة الكلفة في الرعاية الصحية والتعليم.

أما في البلدان النامية، فكثيراً ما يكمن التحدي في تمتين السياسات الاجتماعية لطبقة وسطى لا تزال عرضة للمخاطر. ففي بعض هذه البلدان، يدفع أفراد من الطبقة الوسطى مقابل الخدمات الاجتماعية أكثر مما يتلقون منها، وكثيراً ما يرون أن نوعية الرعاية الصحية والتعليم رديئة. ولذا فإنهم يلجأون إلى الجهات الخاصة التي تزود الخدمات. هكذا ازدادت نسبة الملتحقين بالمدارس الخاصة للتعليم الابتدائي في بعض هذه البلدان من 12 في المائة في عام 1990 إلى 19 في المائة في عام 2014.

ويكون الرد الطبيعي في هذه الحالة أخذ الموارد ممن هم في أعلى السلم. لكن الأغنى، وإن كان عددهم قليلاً، قد يقفون عائقاً أمام توسيع نطاق الخدمات. وهم يمكن أن يحبطوا العمل بطرق متعددة، من خلال التأثير على صانعي القرار والتبرع للحملات السياسية والتأثير على الصحافة واستخدام النفوذ الاقتصادي بطرق أخرى للتصدي للقرارات التي لا يوافقون عليها.

وتعني العولمة أن السياسات الوطنية كثيراً ما تتأثر بكيانات وقواعد وأحداث خارج سيطرة الحكومات الوطنية تمارس ضغوطاً تنازلية واسعة النطاق على معدلات الضريبة المفروضة على دخل الشركات ومعايير العمل. ومما يسهّل الاحتيال الضريبي والتهرب من دفع الضريبة الافتقار إلى المعلومات الوافية وصعود الشركات الرقمية الكبيرة التي تعمل عبر سلطات ضريبية مختلفة وعدم كفاية التعاون بين السلطات القضائية في البلدان المختلفة. وفي هذه المجالات من السياسات، لا بد للعمل الجماعي الدولي من أن يكمّل العمل الوطني.

ماذا بعد؟

يفتح نهج التنمية البشرية نوافذ جديدة على أوجه عدم المساواة – أسباب أهميتها، كيف تتجلى، ما العمل حيالها – تمهد للعمل الملموس. لكن فرص معالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية تتضاءل مع استمرار التقاعس، إذ قد تترجم الاختلالات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية. وفي تلك المرحلة تصبح التدخلات أقل فعالية وأكثر صعوبة بكثير مما لو اتخذت في وقت أبكر. وترتبط الإجراءات بالطبع بسياقها. فطبيعة أوجه عدم المساواة وأهميتها النسبية تتفاوت بين البلدان، فلا بد من انتهاج سياسات مختلفة لمعالجتها. وتماماً كما لا يتوفر حل سحري لمعالجة أوجه عدم المساواة داخل البلد الواحد، لا تتوفر مجموعة واحدة من السياسات لمعالجة عدم المساواة تناسب جميع البلدان. مع ذلك، لا بد للسياسات في البلدان جميعاً من مجابهة تيارين يصوغان عدم المساواة في التنمية البشرية في كل مكان: تغيّر المناخ وتسارع التقدم التكنولوجي.

تغيّر المناخ وعدم المساواة في التنمية البشرية

لا يمكن عزل عدم المساواة عن أزمة المناخ – من الانبعاثات والآثار إلى السياسات والمنعة. فبشكل عام، كلّما ارتفعت مستويات التنمية البشرية في البلدان، ازدادت مستويات انبعاثات الكربون للفرد الواحد واتسعت البصمة البيئية (الشكل 15).

وسيلحق تغيّر المناخ الضرر بالتنمية البشرية بطرق عدة لا تقتصر على فشل المحاصيل والكوارث الطبيعية. فمن المتوقع أن يؤدي تغيّر المناخ بين عامي 2030 و2050 إلى 250,000 حالة وفاة إضافية سنوياً نتيجة لسوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري. وبحلول عام 2050، قد يزداد بمئات الملايين عدد المعرّضين للحرارة الشديدة المسببة للوفاة، ويرجح أن يتحول ويتسع النطاق الجغرافي لناقلات الأمراض، كالبعوض الذي ينقل الملاريا أو حمى الضنك.

وسيتوقف التأثير العام على السكان على مدى انكشافهم وتعرّضهم. ويترابط هذان العاملان مع عدم المساواة في حلقة مفرغة. وسيضرب تغيّر المناخ المناطق الاستوائية أولاً وبالقدر الأكبر من الحدة، والعديد من البلدان النامية بلدان استوائية. غير أن البلدان النامية والمجتمعات المحلية الفقيرة أقل قدرة من المجتمعات الميسورة على التكيّف مع تغيّر المناخ والظواهر الجوية القاسية. لذا، فإن آثار تغيّر المناخ ستعمّق التصدعات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

يفتح نهج التنمية البشرية نوافذ جديدة على أوجه عدم المساواة - أسباب أهميتها، كيف تتجلى، ما العمل حيالها - تمهد للعمل الملموس

الشكل 15

البصمة البيئية تتسع مع التنمية البشرية

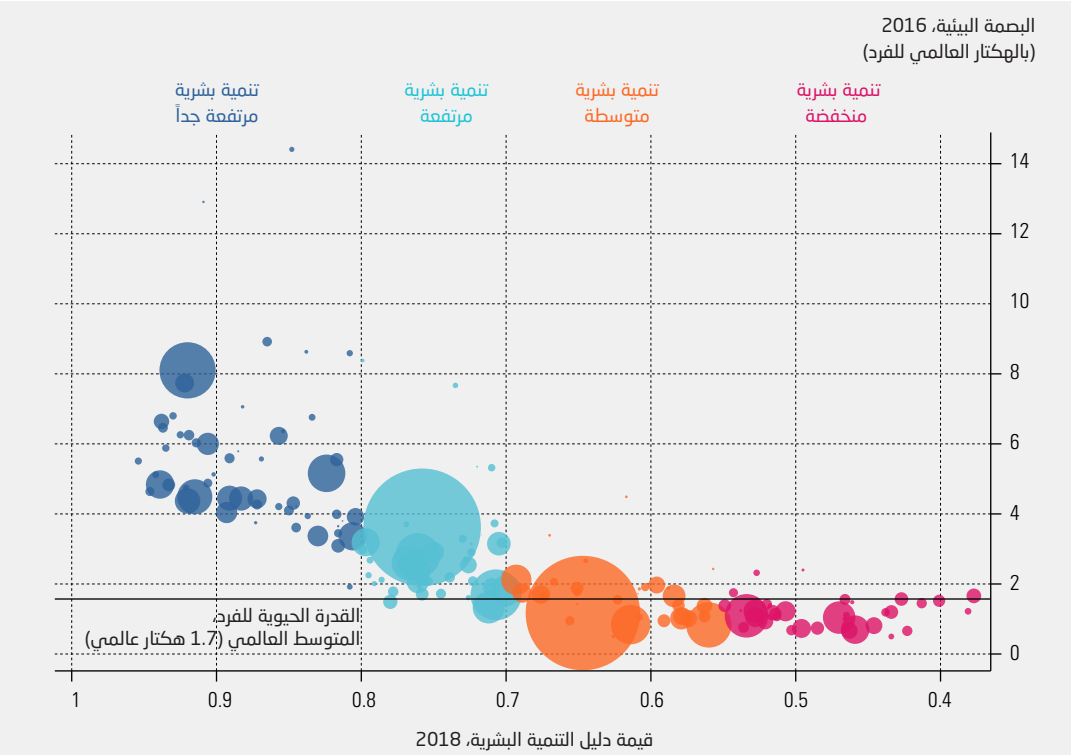

ملاحظة: تشمل البيانات 175 بلداً في قاعدة بيانات الشبكة العالمية للبصمة البيئية (www.footprintnetwork.org/resources/data/؛ اطلع عليها في 17 تموز/يوليو 2018). البصمة البيئية هي نصيب الفرد من استخدام الأراضي الزراعية وأراضي الرعي داخل بلده وفي الخارج. وتمثل كل دائرة بلداً، ويمثل حجم الدائرة عدد سكان البلد.
المصدر: Cumming and von Cramon-Taubadel 2018.

وهناك أيضاً آثار في الاتجاه المعاكس، إذ تشير الأدلة إلى أن بعض أشكال عدم المساواة قد يجعل العمل المناخي أصعب. فعدم المساواة في الدخل ضمن البلدان يعوق نشر التكنولوجيا الجديدة الصديقة للبيئة. ويمكن أن يؤثر عدم المساواة أيضاً على موازين القوى بين الداعين إلى الحد من انبعاثات الكربون والمعارضين له. وقد يتلاقى تركز الدخل في الشريحة العليا مع مصالح المجموعات المعارضة للعمل المناخي.

ويؤدي عدم المساواة في التنمية البشرية أيضاً دوراً أساسياً في أزمة المناخ بطريقة أخرى. فهو يشكل عبئاً على العمل الفعّال، إذ كلما تفاقم عدم المساواة ازدادت صعوبة بذل الجهود المشتركة لكبح تغيّر المناخ داخل البلدان وفي ما بينها.

لكن الخيارات تبقى متاحة لمعالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية وأزمة المناخ معاً، ما يفترض أن يدفع بالبلدان إلى التقدّم على مسار تحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة للجميع. ومن بين هذه الخيارات تسعير الكربون. وتمكن معالجة بعض الآثار التوزيعية التي لا يمكن تجنبها لأسعار الكربون بتوفير الدعم المالي للفقراء، وهم الأكثر تضرراً من ارتفاع فواتير الطاقة. لكن مثل هذه الاستراتيجيات واجه في الممارسة العملية تحديات، لأن توزيع الأموال ليس المتغيّر الوحيد ذا الشأن. ومن المهم أيضاً النظر في مجموعة أوسع من السياسات الاجتماعية تُعنى بأوجه عدم المساواة وتغيّر المناخ معاً وتركز في الوقت نفسه على إعمال حقوق الإنسان. وإذ ترفع البلدان والمجتمعات مستوى طموحها إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة شاملة للجميع، فإن أمامها خيارات عدة.

يمكن أن يؤثر عدم المساواة على موازين القوى بين الداعين إلى الحد من انبعاثات الكربون والمعارضين له. وقد يتلاقى تركز الدخل في الشريحة العليا مع مصالح المجموعات المعارضة للعمل المناخي

تسخير التقدم التكنولوجي لخفض عدم المساواة في التنمية البشرية

عبر التاريخ، دفع التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي، من العجلة إلى الرقاقة المتناهية الصغر، بتحسين مستويات المعيشة. ويرجح أن يظل التغيّر التكنولوجي القوة الدافعة الأساسية إلى

الازدهار، بدفعه زيادة الإنتاجية وتمكينه، على ما يؤمل، أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.

ولكن ما الذي سيكون عليه حجم التغيّرات المستقبلية وكيف ستتوزع المكاسب المحققة من الابتكار؟ يتنامى القلق إزاء كيفية صوغ التغيّر التكنولوجي لأسواق العمل، لا سيما بشأن كيف سيتولى التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي مهاماً يقوم بها الإنسان حالياً.

لقد كان التغيّر التكنولوجي مزعزِعاً مرات سابقة، ويمكن استقاء الكثير من الدروس من الماضي. ومن أهم هذه الدروس ضمان أن تساعد الابتكارات المزعزِعة الرئيسية الجميع، ما يتطلب اعتماد سياسات ابتكارية بالقدر نفسه وربما مؤسسات جديدة. وستتطلب الموجة الحالية من التقدم التكنولوجي تغييرات أخرى تشمل سياسات وقوانين مكافحة للاحتكار أقوى وقوانين تحكم الاستخدام الأخلاقي للبيانات والذكاء الاصطناعي. وسيتطلب نجاح الكثير من هذه السياسات والقوانين تعاوناً دولياً.

لقد وضعت الثورة الصناعية البشرية على مسار تقدم نحو الرفاه لم يسبق له مثيل. لكنها أدت أيضاً إلى "الافتراق العظيم" بين المجتمعات التي صارت صناعية والمجتمعات الأخرى التي لم يتيسر لها ذلك. ما يختلف الآن – ربما للمرة الأولى في التاريخ – هو أنه يمكن في أي مكان الحصول على التكنولوجيا التي تقف خلف التحولات الحالية. لكن الفوارق كبيرة في قدرات البلدان على الاستفادة من الفرص الجديدة، ولذلك تداعيات ضخمة على عدم المساواة كما على التنمية البشرية.

ولا يحدث التغيّر التكنولوجي في فراغ، بل تصوغه عمليات اقتصادية واجتماعية. وهو ناجم عن عمل يقوم به الإنسان. ويمكن لواضعي السياسات تحديد توجه التغيّر التكنولوجي بطرق تعزز التنمية البشرية. فمثلاً، قد يتولى الذكاء الاصطناعي مهاماً يقوم بها الإنسان، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى إعادة الطلب على اليد العاملة من خلال استحداث مهام جديدة للإنسان، فيكون تأثيره

ستتطلب الموجة الحالية من التقدم التكنولوجي سياسات وقوانين مكافحة للاحتكار أقوى وقوانين تحكم الاستخدام الأخلاقي للبيانات والذكاء الاصطناعي

الشكل 16

يمكن للتكنولوجيا تولي بعض المهام، وكذلك استحداث مهام جديدة

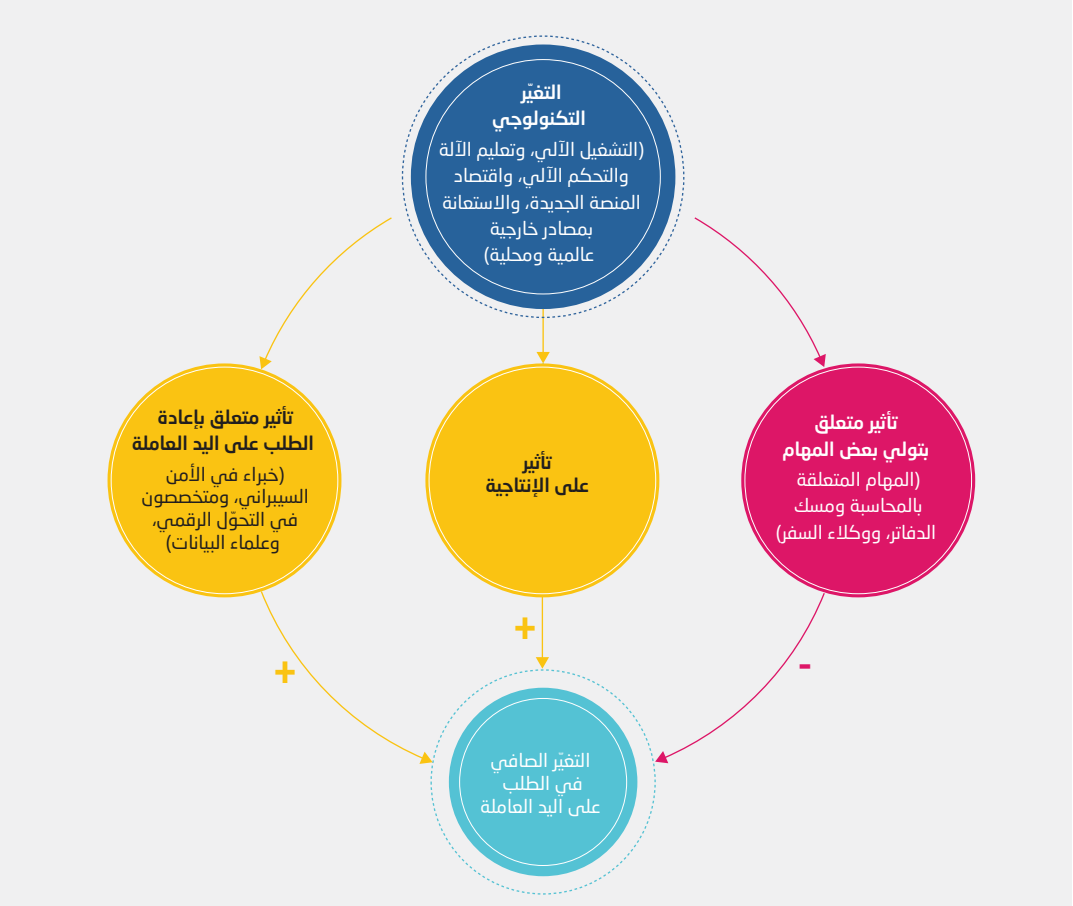

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الصافي إيجابياً ويساهم في خفض عدم المساواة (الشكل 16).

نحو خفض عدم المساواة في التنميةالبشرية في القرن الحادي والعشرين

يؤكد هذا التقرير أن التصدي لعدم المساواة ممكن، لكنه ليس سهلاً. فهو يتطلب تحديد أوجه عدم المساواة التي تؤثر على النهوض بالتنمية البشرية والتوصل إلى فهم أفضل لأنماط عدم المساواة والقوى الدافعة لها. ويحث التقرير الجميع على إدراك أن المقاييس المعيارية الحالية لاحتساب أوجه عدم المساواة ليست دقيقة وكثيراً ما تكون مضللة، لأنها تركز على الدخل ولا توضح الآليات الأساسية المسببة لعدم المساواة. لذا يؤكد التقرير على قيمة تناول أوجه عدم المساواة ما وراء الدخل وما وراء المتوسط — والمقاييس الموجزة لأوجه عدم المساواة — وما وراء الحاضر.

وينبغي الاحتفاء بالتقدم الملحوظ الذي مكّن كثيرين في أنحاء العالم من الوصول إلى الحد الأدنى من التنمية البشرية. لكن الإبقاء على السياسات التي حققت هذه النجاحات ليس كافياً وحده. فقد أُغفل البعض وفي الوقت نفسه، تطلعات العديدين آخذة في التغيّر. ومن قصر النظر أن تركز المجتمعات على عدم المساواة في الإمكانات الأساسية فحسب. فالتطلع أبعد من الحاضر يعني استشراف المستقبل لتحديد ومعالجة الأشكال الجديدة من عدم المساواة في الإمكانات المعززة التي تزداد أهميةً. ويُزيد الإلحاحَ تغيّرُ المناخ والتحوّلات التكنولوجية.

وقد يكون لمعالجة أوجه عدم المساواة الجديدة هذه أثر عميق على صنع السياسات. ولا يدعي هذا التقرير أن مجموعة واحدة من السياسات تصلح لكل مكان، لكنه يؤكد ضرورة أن تسبر هذه السياسات أعماق أوجه عدم المساواة للتصدي للقوى الكامنة الدافعة لها. ويتطلب التصدي لبعض هذه القوى إعادة اصطفاف أهداف السياسة العامة المعتمدة اليوم: مثلاً، التشديد على جودة التعليم لجميع الأعمار، بما في ذلك التعليم ما قبل الابتدائي، بدلاً من التركيز على معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. والكثير من هذه التطلّعات هي في صلب خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولا شك أن الاختلالات في موازين القوى هي في صميم العديد من أوجه عدم المساواة. وقد تكون هذه الاختلالات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. فقد تدعو الحاجة، مثلاً، إلى سياسات تحدّ النفوذ غير المتناسب لفريق معين في الحياة السياسية. وقد تتطلب ضمان تكافؤ الفرص في الميدان الاقتصادي عبر اتخاذ إجراءات لمكافحة الاحتكار تشجّع المنافسة لصالح المستهلكين. وفي بعض الحالات، قد يعني التصدي للعقبات التي تحول دون المساواة معالجة الأعراف الاجتماعية المتجذرة في تاريخ البلد المعني وثقافته. ويتوفر العديد من الخيارات لتعزيز الإنصاف والكفاءة في آن معاً، لكن السبب الرئيسي لعدم اعتمادها يرتبط أحياناً كثيرة بالمصالح المتجذرة لأصحاب النفوذ الذين لن يعود عليهم التغيير بمكاسب تذكر.

هكذا، للسياسات أهميتها بالنسبة لأوجه عدم المساواة، ولأوجه عدم المساواة أهميتها بالنسبة للسياسات. ومنظور التنمية البشرية – الذي يضع الإنسان في صميم صنع القرار – أساسي لفتح نافذة جديدة على كيفية تناول أوجه عدم المساواة، بالتساؤل متى يكون لها تأثير وما هذا التأثير وكيف يتجلى وما أفضل السبل للتصدي لها. تلك مسائل لا بد لكل مجتمع أن يفتح حواراً بشأنها، حوار يبدأ اليوم. صحيح أن أي إجراءات قد تنطوي على مخاطر سياسية. لكن التجارب تؤكد أن مخاطر التقاعس عن العمل قد تكون أكبر بكثير، إذ قد يؤدي عدم المساواة الحاد بالمجتمع إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

لا يزال هناك متسع من الوقت للعمل. لكن الوقت يمضي. وقرار كيفية التصدي لأوجه عدم المساواة في التنمية البشرية قرار يعود إلى كل بلد أو مجتمع، قرار هو وليد مناقشات سياسية قد تكون شائكة وصعبة. وهذا التقرير يساهم في هذه المناقشات بعرض وقائع عن أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية وتقديم تحليل لها باعتماد نهج الإمكانات واقتراح أفكار لتقليصها على مدى القرن الحادي والعشرين.

لا يزال هناك متسع من الوقت للعمل. لكن الوقت يمضي. وقرار كيفية معالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية قرار يعود إلى كل مجتمع.

ملاحظات

1. معظم مصادر البيانات والوقائع الواردة في هذه اللمحة العامة واردة في التقرير، ولكنها أدرجت هنا حيثما اقتضت الدقة والتفصيل.
2. تقديرات للولايات المتحدة الأمريكية، بالاستناد إلى Chetty and others (2016). يشير مقال Kreiner, Nielsen and Serena (2018) إلى أن هذه النتائج تبالغ في تقدير الفوارق في العمر المتوقع بين مختلف فئات الدخل لأنها لا تأخذ في الحسبان الارتقاء في الدخل (ويمكن أن تصل المبالغة في التقدير إلى 50 في المائة)، ولكنه يشير أيضاً إلى أن هذه الفوارق تتزايد مع الوقت فتتراجع المبالغة عند الأعمار المتقدمة (تزول تماماً عند سن الثمانين). ويشير مقال Mackenbach and others (2018) إلى أن أوجه عدم المساواة في مجال الصحة في أوروبا ازدادت بشكل عام بين ثمانينات القرن العشرين وأواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم بدأ بعضها يتضاءل في عدة بلدان.
3. تناقَش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل الثاني من التقرير.
4. بالاستناد إلى تقرير الأمم المتحدة UN (2019b)، الذي يشير إلى الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز الإمكانات على أنهما "نقطتا انطلاق" للتحولات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن أيضاً الاطلاع على مقال Lusseau and Mancini (2019)، الذي يشير إلى أن أوجه عدم المساواة هي العوائق الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، وأن الحد منها ينعكس آثاراً إيجابية مركبة على المجموعة الكاملة من أهداف التنمية المستدامة.
5. من فرضيات استعراض "Deaton Review" وهو مشروع متعدد السنوات لدراسة أوجه عدم المساواة في المملكة المتحدة (Joyce and Xu 2019).
6. Atkinson 2015.
7. يشير مقال Deaton (2017) إلى أن الحكومات كثيراً ما تساهم في زيادة عدم المساواة بدلاً من الحد منه.
8. يمكن مثلاً الاطلاع على Saad (2019) بشأن الشواغل المتعلقة بتغيّر المناخ، و Reinhart (2018) بشأن الذكاء الاصطناعي والوظائف.
9. Sen 1980.
10. عبارة استخدمها Angus Deaton للتشديد على أهمية تغيّر أوجه عدم المساواة (Belluz 2015).
11. اقتبست العبارة من Deaton (2013a).
12. UNDP and OPHI 2019.
13. العديد من البلدان النامية لا تزال تفتقر إلى نُظم متكاملة لتسجيل الأحوال المدنية. وقد استخدم هذا التقرير تقديرات للعمر المتوقع في الأعمار المتقدمة على مستوى البلدان، مستمدة من الإحصاءات الرسمية لشعبة السكان في الأمم المتحدة، وقد تشوبها أخطاء كبيرة في القياس، لذا لا بد من توخي الحذر عند تفسيرها. وتبقى ديناميات الفوارق في متوسط العمر المتوقع، التي تتسع في السن المتقدمة، مواجهة للتغيير مع العمر (تستمر في سن الستين). وعلى الرغم من بعض الاختلافات بين البلدان ومع الوقت، يترسّخ النمط نفسه على نطاق واسع داخل البلدان، على النحو المبين بالتفصيل في الفصل الأول من هذا التقرير.
14. Brown, Ravallion and Van de Walle 2017.
15. Stiglitz, Sen and Fitoussi 2009a.

أدلة التنمية البشرية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل التنمية حسب الجنس		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a]			
	القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	المجموعة[c]	القيمة	الترتيب	القيمة	شدة الحرمان (بالنسبة المئوية)	مجموع السكان (بالنسبة المئوية)	السنة والمسح[d]
	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2007–2018[e]	2007–2018	2007–2018[e]	2007–2018[e]
تنمية بشرية مرتفعة جداً												
1 النرويج	0.954	0.889	6.8	0	0.990	1	0.044	5	..	..	..	
2 سويسرا	0.946	0.882	6.8	–1	0.963	2	0.037	1	..	..	..	
3 أيرلندا	0.942	0.865	8.2	–6	0.975	2	0.093	22	..	..	..	
4 ألمانيا	0.939	0.861	8.3	–7	0.968	2	0.084	19	..	..	..	
4 هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.939	0.815	13.2	–17	0.963	2	..	..	..	..	..	
6 أستراليا	0.938	0.862	8.1	–4	0.975	1	0.103	25	..	..	..	
6 آيسلندا	0.938	0.885	5.7	4	0.966	2	0.057	9	..	..	..	
8 السويد	0.937	0.874	6.7	2	0.982	1	0.040	2	..	..	..	
9 سنغافورة	0.935	0.810	13.3	–14	0.988	1	0.065	11	..	..	..	
10 هولندا	0.933	0.870	6.8	2	0.967	2	0.041	4	..	..	..	
11 الدانمرك	0.930	0.873	6.1	4	0.980	1	0.040	2	..	..	..	
12 فنلندا	0.925	0.876	5.3	7	0.990	1	0.050	7	..	..	..	
13 كندا	0.922	0.841	8.8	–4	0.989	1	0.083	18	..	..	..	
14 نيوزيلندا	0.921	0.836	9.2	–4	0.963	2	0.133	34	..	..	..	
15 المملكة المتحدة	0.920	0.845	8.2	0	0.967	2	0.119	27	..	..	..	
15 الولايات المتحدة الأمريكية	0.920	0.797	13.4	–13	0.991	1	0.182	42	..	..	..	
17 بلجيكا	0.919	0.849	7.6	3	0.972	2	0.045	6	..	..	..	
18 ليختنشتاين	0.917	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
19 اليابان	0.915	0.882	3.6	15	0.976	1	0.099	23	..	..	..	
20 النمسا	0.914	0.843	7.7	3	0.963	2	0.073	14	..	..	..	
21 لكسمبرغ	0.909	0.822	9.5	1	0.970	2	0.078	16	..	..	..	
22 إسرائيل	0.906	0.809	10.8	–3	0.972	2	0.100	24	..	..	..	
22 جمهورية كوريا	0.906	0.777	14.3	–9	0.934	3	0.058	10	..	..	..	
24 سلوفينيا	0.902	0.858	4.8	11	1.003	1	0.069	12	..	..	..	
25 إسبانيا	0.893	0.765	14.3	–13	0.981	1	0.074	15	..	..	..	
26 تشيكيا	0.891	0.850	4.6	12	0.983	1	0.137	35	..	..	..	
26 فرنسا	0.891	0.809	9.2	1	0.984	1	0.051	8	..	..	..	
28 مالطة	0.885	0.815	8.0	6	0.965	2	0.195	44	..	..	..	
29 إيطاليا	0.883	0.776	12.1	–4	0.967	2	0.069	12	..	..	..	
30 إستونيا	0.882	0.818	7.2	9	1.016	1	0.091	21	..	..	..	
31 قبرص	0.873	0.788	9.7	1	0.983	1	0.086	20	..	..	..	
32 بولندا	0.872	0.801	8.1	4	1.009	1	0.120	30	..	..	..	
32 اليونان	0.872	0.766	12.2	–5	0.963	2	0.122	31	..	..	..	
34 ليتوانيا	0.869	0.775	10.9	–1	1.028	2	0.124	33	..	..	..	
35 الإمارات العربية المتحدة	0.866	..	..		0.965	2	0.113	26	..	..	..	
36 أندورا	0.857	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
36 سلوفاكيا	0.857	0.804	6.2	8	0.992	1	0.190	43	..	..	..	
36 المملكة العربية السعودية	0.857	..	..		0.879	5	0.224	49	..	..	..	
39 لاتفيا	0.854	0.776	9.1	3	1.030	2	0.169	40	..	..	..	
40 البرتغال	0.850	0.742	12.7	–6	0.984	1	0.081	17	..	..	..	
41 قطر	0.848	..	..		1.043	2	0.202	45	..	..	..	
42 شيلي	0.847	0.696	17.8	–14	0.962	2	0.288	62	..	..	..	
43 بروني دار السلام	0.845	..	..		0.987	1	0.234	51	..	..	..	
43 هنغاريا	0.845	0.777	8.0	8	0.984	1	0.258	56	..	..	..	
45 البحرين	0.838	..	..		0.937	3	0.207	47	..	..	..	
46 كرواتيا	0.837	0.768	8.3	4	0.989	1	0.122	31	..	..	..	
47 عُمان	0.834	0.725	13.1	–3	0.943	3	0.304	65	..	..	..	
48 الأرجنتين	0.830	0.714	14.0	–4	0.988	1	0.354	77	..	..	..	
49 الاتحاد الروسي	0.824	0.743	9.9	1	1.015	1	0.255	54	..	..	..	
50 بيلاروس	0.817	0.765	6.4	6	1.010	1	0.119	27	..	..	..	
50 كازاخستان	0.817	0.759	7.1	4	0.999	1	0.203	46	0.002[f]	0.5[f]	35.6[f]	2015 M
52 بلغاريا	0.816	0.714	12.5	0	0.993	1	0.218	48	..	..	..	
52 الجبل الأسود	0.816	0.746	8.6	5	0.966	2	0.119	27	0.002[f]	0.4[f]	45.7[f]	2013 M
52 رومانيا	0.816	0.725	11.1	2	0.986	1	0.316	69	..	..	..	
55 بالاو	0.814	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
56 بربادوس	0.813	0.675	17.0	–10	1.010	1	0.256	55	0.009[g]	2.5[g]	34.2[g]	2012 M
57 أوروغواي	0.808	0.703	13.0	0	1.016	1	0.275	59	..	..	..	
57 الكويت	0.808	..	..		0.999	1	0.245	53	..	..	..	
59 تركيا	0.806	0.675	16.2	–8	0.924	4	0.305	66	..	..	..	
60 جزر البهاما	0.805	..	..		..	..	0.353	76	..	..	..	
61 ماليزيا	0.804	..	..		0.972	2	0.274	58	..	..	..	

	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل التنمية حسب الجنس		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a]			
	القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	المجموعة[c]	القيمة	الترتيب	القيمة	شدة الحرمان (بالنسبة المئوية)	مجموع السكان (بالنسبة المئوية)	السنة والمسح[d]
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2007–2018[e]	2007–2018	2007–2018[e]	2007–2018[e]
62 سيشيل	0.801	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
تنمية بشرية مرتفعة												
63 ترينيداد وتوباغو	0.799	..	..		1.002	1	0.323	72	0.002 [f]	0.6 [f]	0.3 [f]	2011 M
63 صربيا	0.799	0.685	14.4	–4	0.976	1	0.161	37	0.001 [f]	0.3 [f]	0.1 [f]	2014 M
65 إيران (جمهورية - الإسلامية)	0.797	0.706	11.5	5	0.874	5	0.492	118	..	..	..	
66 موريشيوس	0.796	0.688	13.7	0	0.974	2	0.369	82	..	..	..	
67 بنما	0.795	0.626	21.2	–13	1.005	1	0.460	108	..	..	..	
68 كوستاريكا	0.794	0.645	18.7	–7	0.977	1	0.285	61	..	..	..	
69 ألبانيا	0.791	0.705	10.9	8	0.971	2	0.234	51	0.003	0.7	39.1	2017/2018 D
70 جورجيا	0.786	0.692	12.0	5	0.979	1	0.351	75	..	..	..	
71 سري لانكا	0.780	0.686	12.1	4	0.938	3	0.380	86	..	..	..	
72 كوبا	0.778	..	..		0.948	3	0.312	67	..	..	..	
73 سانت كيتس ونيفس	0.777	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
74 أنتيغوا وبربودا	0.776	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
75 البوسنة والهرسك	0.769	0.658	14.4	–2	0.924	4	0.162	38	0.008 [g]	2.2 [g]	37.9 [g]	2011/2012 M
76 المكسيك	0.767	0.595	22.5	–17	0.957	2	0.334	74	0.025 [g]	6.3 [g]	39.2 [g]	2016 N
77 تايلند	0.765	0.635	16.9	–4	0.995	1	0.377	84	0.003 [f]	0.8 [f]	39.1 [f]	2015/2016 M
78 غرينادا	0.763	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
79 البرازيل	0.761	0.574	24.5	–23	0.995	1	0.386	89	0.016 [f,i,j]	3.8 [f,i,j]	42.5 [f,i,j]	2015 N
79 كولومبيا	0.761	0.585	23.1	–16	0.986	1	0.411	94	0.020 [i]	4.8 [i]	40.6 [i]	2015/2016 D
81 أرمينيا	0.760	0.685	9.9	9	0.972	2	0.259	57	0.001	0.2	36.2	2015/2016 D
82 بيرو	0.759	0.612	19.4	–5	0.951	2	0.381	87	0.053	12.7	41.6	2012 D
82 الجزائر	0.759	0.604	20.4	–8	0.865	5	0.443	100	0.008	2.1	38.8	2012/2013 M
82 مقدونيا الشمالية	0.759	0.660	13.1	5	0.947	3	0.145	36	0.010 [g]	2.5 [g]	37.7 [g]	2011 M
85 إكوادور	0.758	0.607	19.9	–4	0.980	1	0.389	90	0.018 [f]	4.5 [f]	40.0 [f]	2013/2014 N
85 الصين	0.758	0.636	16.1	4	0.961	2	0.163	39	0.016 [k,l]	3.9 [k,l]	41.3 [k,l]	2014 N
87 أذربيجان	0.754	0.683	9.4	13	0.940	3	0.321	70	..	..	..	
88 أوكرانيا	0.750	0.701	6.5	21	0.995	1	0.284	60	0.001 [i]	0.2 [i]	34.5 [i]	2012 M
89 الجمهورية الدومينيكية	0.745	0.584	21.5	–8	1.003	1	0.453	104	0.015 [i]	3.9 [i]	38.9 [i]	2014 M
89 سانت لوسيا	0.745	0.617	17.2	4	0.975	2	0.333	73	0.007 [g]	1.9 [g]	37.5 [g]	2012 M
91 تونس	0.739	0.585	20.8	–4	0.899	5	0.300	63	0.005	1.3	39.7	2011/2012 M
92 منغوليا	0.735	0.635	13.6	10	1.031	2	0.322	71	0.042	10.2	41.7	2013 M
93 لبنان	0.730	..	..		0.891	5	0.362	79	..	..	..	
94 بوتسوانا	0.728	..	..		0.990	1	0.464	111	..	..	..	
94 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.728	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
96 جامايكا	0.726	0.604	16.7	3	0.986	1	0.405	93	0.018 [g]	4.7 [g]	38.7 [g]	2014 N
96 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	0.726	0.600	17.3	1	1.013	1	0.458	106	..	..	..	
98 باراغواي	0.724	0.545	24.7	–14	0.968	2	0.482	117	0.019	4.5	41.9	2016 M
98 دومينيكا	0.724	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
98 سورينام	0.724	0.557	22.7	–9	0.972	2	0.465	112	0.041 [g]	9.4 [g]	43.4 [g]	2010 M
98 فيجي	0.724	..	..		..	..	0.357	78	..	..	..	
102 الأردن	0.723	0.617	14.7	11	0.868	5	0.469	113	0.002	0.4	35.4	2017/2018 D
103 بليز	0.720	0.558	22.6	–8	0.983	1	0.391	91	0.017	4.3	39.8	2015/2016 M
104 ملديف	0.719	0.568	21.0	–5	0.939	3	0.367	81	0.003	0.8	34.4	2016/2017 D
105 تونغا	0.717	..	..		0.944	3	0.418	96	..	..	..	
106 الفلبين	0.712	0.582	18.2	1	1.004	1	0.425	98	0.024 [i]	5.8 [i]	41.8 [i]	2017 D
107 جمهورية مولدوفا	0.711	0.638	10.4	21	1.007	1	0.228	50	0.004	0.9	37.4	2012 M
108 أوزبكستان	0.710	..	..		0.939	3	0.303	64	..	..	..	
108 تركمانستان	0.710	0.579	18.5	1	..	..	..	..	0.001	0.4	36.1	2015/2016 M
110 ليبيا	0.708	..	..		0.931	3	0.172	41	0.007	2.0	37.1	2014 P
111 إندونيسيا	0.707	0.584	17.4	6	0.937	3	0.451	103	0.028 [i]	7.0 [i]	40.3 [i]	2012 D
111 ساموا	0.707	..	..		..	..	0.364	80	..	..	..	
113 جنوب أفريقيا	0.705	0.463	34.4	–17	0.984	1	0.422	97	0.025	6.3	39.8	2016 D
114 بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0.703	0.533	24.2	–6	0.936	3	0.446	101	0.094	20.4	46.0	2008 D
115 غابون	0.702	0.544	22.5	–4	0.917	4	0.534	128	0.066	14.8	44.3	2012 D
116 مصر	0.700	0.492	29.7	–8	0.878	5	0.450	102	0.019 [n]	5.2 [n]	37.6 [n]	2014 D
تنمية بشرية متوسطة												
117 جزر مارشال	0.698	..	..		..	..	..	..	..	..	..	
118 فييت نام	0.693	0.580	16.3	8	1.003	1	0.314	68	0.019 [i]	4.9 [i]	39.5 [i]	2013/2014 M
119 فلسطين، دولة	0.690	0.597	13.5	16	0.871	5	..	..	..	1.0	37.5	2014 M
120 العراق	0.689	0.552	19.8	3	0.789	5	0.540	131	0.033	8.6	37.9	2018 M
121 المغرب	0.676	..	..		0.833	5	0.492	118	0.085 [f]	18.6 [f]	45.7 [f]	2011 P

	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل التنمية حسب الجنس		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a]			
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	المجموعة[c]	القيمة	الترتيب	القيمة	شدة الحرمان (بالنسبة المئوية)	مجموع السكان (بالنسبة المئوية)	السنة والمسح[d]
	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2007–2018[e]	2007–2018	2007–2018[e]	2007–2018[e]
122 قيرغيزستان	0.674	0.610	9.5	23	0.959	2	0.381	87	0.008	36.3	2.3	2014 M
123 غيانا	0.670	0.546	18.5	4	0.973	2	0.492	118	0.014	41.8	3.4	2014 M
124 السلفادور	0.667	0.521	21.9	1	0.969	2	0.397	92	0.032	41.3	7.9	2014 M
125 طاجيكستان	0.656	0.574	12.5	12	0.799	5	0.377	84	0.029	39.0	7.4	2017 D
126 غواتيمالا	0.651	0.472	27.4	–2	0.943	3	0.492	118	0.134	46.2	28.9	2014/2015 D
126 كابو فيردي	0.651	..	..		0.984	1	0.372	83	..	..	..	..
126 نيكاراغوا	0.651	0.501	23.0	1	1.013	1	0.455	105	0.074	45.2	16.3	2011/2012 D
129 الهند	0.647	0.477	26.3	1	0.829	5	0.501	122	0.123	43.9	27.9	2015/2016 D
130 ناميبيا	0.645	0.417	35.3	–14	1.009	1	0.460	108	0.171	45.1	38.0	2013 D
131 تيمور - ليشتي	0.626	0.450	28.0	–5	0.899	5	..	..	0.210	45.7	45.8	2016 D
132 كيريباس	0.623	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
132 هندوراس	0.623	0.464	25.5	0	0.970	2	0.479	116	0.090 [o]	46.4 [o]	19.3 [o]	2011/2012 D
134 بوتان	0.617	0.450	27.1	–3	0.893	5	0.436	99	0.175 [f]	46.8 [f]	37.3 [f]	2010 M
135 بنغلاديش	0.614	0.465	24.3	4	0.895	5	0.536	129	0.198	47.5	41.7	2014 D
135 ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0.614	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
137 سان تومي وبرينسيبي	0.609	0.507	16.7	10	0.900	5	0.547	136	0.092	41.7	22.1	2014 M
138 إسواتيني (مملكة)	0.608	0.430	29.3	–4	0.962	2	0.579	145	0.081	42.3	19.2	2014 M
138 الكونغو	0.608	0.456	25.0	2	0.931	3	0.579	145	0.112	46.0	24.3	2014/2015 M
140 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.604	0.454	24.9	3	0.929	3	0.463	110	0.108	47.0	23.1	2017 M
141 فانواتو	0.597	..	..		..	..	..	..	0.174 [f]	44.9 [f]	38.8 [f]	2007 M
142 غانا	0.596	0.427	28.3	–3	0.912	4	0.541	133	0.138	45.8	30.1	2014 D
143 زامبيا	0.591	0.394	33.4	–6	0.949	3	0.540	131	0.261	49.1	53.2	2013/2014 D
144 غينيا الاستوائية	0.588	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
145 ميانمار	0.584	0.448	23.2	3	0.953	2	0.458	106	0.176	45.9	38.3	2015/2016 D
146 كمبوديا	0.581	0.465	20.1	12	0.919	4	0.474	114	0.170	45.8	37.2	2014 D
147 كينيا	0.579	0.426	26.3	0	0.933	3	0.545	134	0.178	46.0	38.7	2014 D
147 نيبال	0.579	0.430	25.8	3	0.897	5	0.476	115	0.148	43.6	34.0	2016 D
149 أنغولا	0.574	0.392	31.8	–2	0.902	4	0.578	144	0.282	55.3	51.1	2015/2016 D
150 زمبابوي	0.563	0.435	22.8	7	0.925	4	0.525	126	0.137	42.9	31.8	2015 D
150 الكاميرون	0.563	0.371	34.1	–6	0.869	5	0.566	140	0.243	53.5	45.3	2014 M
152 باكستان	0.560	0.386	31.1	–1	0.747	5	0.547	136	0.198	51.7	38.3	2017/2018 D
153 جزر سليمان	0.557	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة												
154 الجمهورية العربية السورية	0.549	..	..		0.795	5	0.547	136	0.029 [f]	38.9 [f]	7.4 [f]	2009 P
155 بابوا غينيا الجديدة	0.543	..	..		..	..	0.740	161	..	..	..	..
156 جزر القمر	0.538	0.294	45.3	–22	0.888	5	..	..	0.181	48.5	37.3	2012 D
157 رواندا	0.536	0.382	28.7	–1	0.943	3	0.412	95	0.259	47.5	54.4	2014/2015 D
158 نيجيريا	0.534	0.349	34.6	–5	0.868	5	..	..	0.291	56.6	51.4	2016/2017 M
159 أوغندا	0.528	0.387	26.7	4	0.863	5	0.531	127	0.269	48.8	55.1	2016 D
159 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.528	0.397	24.9	7	0.936	3	0.539	130	0.273	49.3	55.4	2015/2016 D
161 موريتانيا	0.527	0.358	32.1	1	0.853	5	0.620	150	0.261	51.5	50.6	2015 M
162 مدغشقر	0.521	0.386	25.8	6	0.946	3	..	..	0.453	58.2	77.8	2008/2009 D
163 بنن	0.520	0.327	37.1	–6	0.883	5	0.613	148	0.368	55.0	66.8	2017/2018 D
164 ليسوتو	0.518	0.350	32.5	3	1.026	2	0.546	135	0.146	43.4	33.6	2014 D
165 كوت ديفوار	0.516	0.331	35.8	–3	0.796	5	0.657	157	0.236	51.2	46.1	2016 M
166 السنغال	0.514	0.347	32.5	2	0.873	5	0.523	125	0.288	54.2	53.2	2017 D
167 توغو	0.513	0.350	31.7	6	0.818	5	0.566	140	0.249	51.6	48.2	2013/2014 D
168 السودان	0.507	0.332	34.6	1	0.837	5	0.560	139	0.279	53.4	52.3	2014 M
169 هايتي	0.503	0.299	40.5	–7	0.890	5	0.620	150	0.200	48.4	41.3	2016/2017 D
170 أفغانستان	0.496	..	..		0.723	5	0.575	143	0.272 [i]	48.6 [i]	55.9 [i]	2015/2016 D
171 جيبوتي	0.495	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
172 ملاوي	0.485	0.346	28.7	5	0.930	3	0.615	149	0.243	46.2	52.6	2015/2016 D
173 إثيوبيا	0.470	0.337	28.4	5	0.844	5	0.508	123	0.489	58.5	83.5	2016 D
174 غامبيا	0.466	0.293	37.2	–8	0.832	5	0.620	150	0.286	51.7	55.2	2013 D
174 غينيا	0.466	0.310	33.4	–1	0.806	5	..	..	0.336	54.3	61.9	2016 M
176 ليبريا	0.465	0.314	32.3	2	0.899	5	0.651	155	0.320	50.8	62.9	2013 D
177 اليمن	0.463	0.316	31.8	5	0.458	5	0.834	162	0.241	50.5	47.7	2013 D
178 غينيا - بيساو	0.461	0.288	37.5	–5	..	..	..	..	0.372	55.3	67.3	2014 M
179 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.459	0.316	31.0	7	0.844	5	0.655	156	0.389	52.5	74.0	2013/2014 D
180 موزامبيق	0.446	0.309	30.7	4	0.901	4	0.569	142	0.411	56.7	72.5	2011 D
181 سيراليون	0.438	0.282	35.7	–3	0.882	5	0.644	153	0.297	51.2	57.9	2017 M
182 إريتريا	0.434	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل التنمية حسب الجنس		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a]			
	القيمة		مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية[b]		القيمة	المجموعة[c]	القيمة	الترتيب	القيمة	مجموع السكان (بالنسبة المئوية)	شدة الحرمان (بالنسبة المئوية)	السنة والمسح[d]
	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2007–2018[e]	2007–2018[e]	2007–2018	2007–2018[e]
182 بوركينا فاسو	0.434	0.303	30.1	5	0.875	0.875	5	0.612	147	0.519	83.8	61.9	2010 D
184 مالي	0.427	0.294	31.2	3	0.807	0.807	5	0.676	158	0.457	78.1	58.5	2015 M
185 بوروندي	0.423	0.296	30.1	5	1.003	1.003	1	0.520	124	0.403	74.3	54.3	2016/2017 D
186 جنوب السودان	0.413	0.264	36.1	–1	0.839	0.839	5	..	..	0.58 [0]	91.9	63.2	2010 M
187 تشاد	0.401	0.250	37.7	–1	0.774	0.774	5	0.701	160	0.533	85.7	62.3	2014/2015 D
188 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.381	0.222	41.6	–1	0.795	0.795	5	0.682	159	0.465 [f]	79.4 [f]	58.6 [f]	2010 M
189 النيجر	0.377	0.272	27.9	3	0.298	0.298	5	0.647	154	0.590	90.5	65.2	2012 D
الأراضي أو البلدان الأخرى													
.. توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
.. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
.. سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
.. الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
.. موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
.. ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
مجموعات دليل التنمية البشرية													
تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.892	0.796	10.7	—	0.979	—	0.175	—	—	..	..	..	—
تنمية بشرية مرتفعة	0.750	0.615	17.9	—	0.960	—	0.331	—	—	0.018	4.5	40.9	—
تنمية بشرية متوسطة	0.634	0.470	25.9	—	0.845	—	0.501	—	—	0.135	29.4	45.9	—
تنمية بشرية منخفضة	0.507	0.349	31.1	—	0.858	—	0.590	—	—	0.344	62.3	55.2	—
البلدان النامية	0.686	0.533	22.3	—	0.918	—	0.466	—	—	0.114	23.1	49.4	—
المناطق													
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.759	0.589	22.3	—	0.978	—	0.383	—	—	0.033	7.5	43.1	—
أوروبا وآسيا الوسطى	0.779	0.688	11.7	—	0.953	—	0.276	—	—	0.004	1.1	37.9	—
جنوب آسيا	0.642	0.476	25.9	—	0.828	—	0.510	—	—	0.142	31.0	45.6	—
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.541	0.376	30.5	—	0.891	—	0.573	—	—	0.315	57.5	54.9	—
الدول العربية	0.703	0.531	24.5	—	0.856	—	0.531	—	—	0.076	15.7	48.4	—
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.741	0.618	16.6	—	0.962	—	0.310	—	—	0.024	5.6	42.3	—
أقل البلدان نمواً	0.528	0.377	28.6	—	0.869	—	0.561	—	—	0.315	59.0	53.4	—
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.723	0.549	24.0	—	0.967	—	0.453	—	—	..	..	..	—
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	0.895	0.791	11.7	—	0.976	—	0.182	—	—	..	..	..	—
العالم	0.731	0.584	20.2	—	0.941	—	0.439	—	—	0.114	23.1	49.4	—

ملاحظات

a لم تتوفر جميع المؤشرات لجميع البلدان، لذلك يجب توخي الحذر في المقارنة بين البلدان. وفي حالات نقص البيانات، رُجحت قيمة المؤشرات ليصبح مجموعها 100 في المائة، على النحو المبيّن في *الملاحظة الفنية* 5 (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

b للبلدان التي شملها حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

c البلدان مصنّفة في خمس مجموعات حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية.

d يشير الحرف *D* إلى أن البيانات مستمدة من المسوح الديمغرافية والصحية، والحرف *M* إلى أن البيانات مستمدة من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات، والحرف *N* إلى أن البيانات مستمدة من المسوح الوطنية، والحرف *P* إلى أن البيانات مستمدة من مسوح السكان وصحة العائلة في البلدان العربية (ترد قائمة المسوح الوطنية على الموقع http://hdr.undp.org/en/faq-page/multidimensional-poverty-index-mpi).

e آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة على النحو المبيّن في العمود 12.

f تشمل البيانات وفيات الأطفال في أي وقت لأن المسح لم يجمع بيانات عن تاريخ وفاة الأطفال.

g لا تشمل البيانات مؤشر وفيات الأطفال.

h تقديرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد بالاستناد إلى المسح الوطني للصحة والتغذية لعام 2016. والتقديرات بالاستناد إلى المسح المتعدد المؤشرات للمجموعات لعام 2015 هي 0.010 لقيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد، 2.6 للنسبة المئوية لمجموع السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، 3,125,000 لمجموع السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في سنة إجراء المسح، 3,200,000 للمجموع المتوقع للسكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في عام 2017، 40.2 لشدة الحرمان، 0.4 للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد، 6.1 للسكان المعرّضين لفقر متعدد الأبعاد، 39.9 لحصة الصحة من أبعاد الحرمان، و23.8 لحصة التعليم من أبعاد الحرمان، 36.3 لحصة مستوى المعيشة من أبعاد الحرمان.

i لا تشمل البيانات مؤشر التغذية.

j عُدلت المنهجية لاحتساب مؤشر التغذية الذي لم تشمله البيانات ومؤشر وفيات الأطفال غير المكتمل (المسح لم يجمع بيانات عن تاريخ وفاة الأطفال).

k نظراً إلى المعلومات المتوفرة في البيانات، جُمعت البيانات عن وفيات الأطفال بالاستناد إلى حالات الوفاة بين المسوح، أي بين عامي 2012 و2014. وقد أخذت في الحسبان وفيات الأطفال التي أفاد عنها رجل بالغ في الأسرة المعيشية إذ ذُكر تاريخ الوفاة.

l لا تشمل البيانات مؤشر السكن.

m بالاستناد إلى البيانات التي اطلع عليها في 7 حزيران/يونيو 2016.

n لا تشمل البيانات مؤشر وقود الطهو.

o لا تشمل البيانات مؤشر الكهرباء.

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن *الملاحظة الفنية 1* تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة: دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية. وتتضمن *الملاحظة الفنية 2* تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

مجموع الخسارة: الفارق النسبي بين دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل التنمية البشرية.

الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية: الفارق في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة ودليل التنمية البشرية، وهو محسوب للبلدان التي حُسب لها الدليل معدلاً بعامل عدم المساواة.

دليل التنمية حسب الجنس: نسبة قيمة دليل التنمية البشرية للإناث إلى قيمة دليل التنمية البشرية للذكور. وتتضمن *الملاحظة الفنية 3* تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

مجموعات البلدان وفق دليل التنمية حسب الجنس: تصنّف البلدان في خمس مجموعات حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية. وتضم المجموعة 1 البلدان التي تسجل مستوى مرتفعاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق دون 2.5 في المائة)؛ والمجموعة 2 البلدان التي تسجل مستوى مرتفعاً إلى متوسط من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 2.5 و5 في المائة)؛ والمجموعة 3 البلدان التي تسجل مستوى متوسطاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 5 و7.5 في المائة)؛ والمجموعة 4 البلدان التي تسجل مستوى متوسطاً إلى منخفض من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 7.5 و10 في المائة)؛ والمجموعة 5 البلدان التي تسجل مستوى منخفضاً من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق فوق 10 في المائة).

دليل الفوارق بين الجنسين: دليل مركب يقيس الفارق في الإنجازات بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل. وتتضمن *الملاحظة الفنية 4* تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

دليل الفقر المتعدد الأبعاد: نسبة السكان الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد معدلة بشدة أوجه الحرمان. وتتضمن *الملاحظة الفنية 5* تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

مجموع السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد: السكان الذين يعانون من حرمان ترجح حدته بنسبة 33 في المائة على الأقل. وتشمل البيانات نسبة السكان وعددهم في السنة التي أُجري فيها المسح، وعدد السكان المتوقع في عام 2017.

شدة الحرمان في حالة الفقر المتعدد الأبعاد: متوسط نسبة الحرمان الذي يعاني منه الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد.

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA 2019؛ UNESCO Institute for Statistics 2019؛ United Nations Statistics Division 2019؛ World Bank 2019؛ Barro and Lee 2018؛ IMF 2019.

العمود 2: حسابات المتوسط الهندسي للبيانات الواردة في دليل العمر المتوقع معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة، باستخدام المنهجية المفصّلة في *الملاحظة الفنية 2* (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

العمود 3: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 1 و2.

العمود 4: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 2، وترتيب البلدان المصنّفة حسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

العمود 5: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA 2019؛ UNESCO Institute for Statistics 2019؛ Barro and Lee 2018؛ World Bank 2019؛ ILO 2019؛ IMF 2019.

العمود 6: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 5.

العمود 7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UN Maternal Mortality Estimation Group 2017؛ UNDESA 2019؛ IPU 2019؛ UNESCO Institute for Statistics 2019؛ Barro and Lee 2018؛ ILO 2019.

العمود 8: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 7.

العمودان 9 و10: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات عن أوجه الحرمان الذي تعاني منه الأسر المعيشية في التعليم والصحة ومستوى المعيشة، مستمدة من عدد من مسوح الأسر المعيشية على النحو المبيّن في العمود 12 وباستخدام المنهجية المنقحة المفضلة في *الملاحظة الفنية 5* (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019_technical_notes.pdf).

المراجع

Atkinson, A. 2015. *Inequality: What Can Be Done?* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Barro, R. J., and J.-W. Lee. 2018. Dataset of Educational Attainment, June 2018 Revision. www.barrolee.com. Accessed 15 June 2019.

Belluz, J. 2015. "Nobel Winner Angus Deaton Talks about the Surprising Study on White Mortality He Just Co-Authored." Vox, 7 November.

Blanchet, T., L. Chancel and A. Gethin. 2019. "How Unequal Is Europe? Evidence from Distributional National Accounts, 1980-2017." WID.world Working Paper 2019/06. World Inequality Database.

Chetty, R., M. Stepner, S. Abraham, S. Lin, B. Scuderi, N. Turner, A. Bergeron and D. Cutler. 2016. "The Association between Income and Life Expectancy in the United States, 2001-2014." *Journal of the American Medical Association* 315(16): 1750–1766.

Corak, M. 2013. "Income Inequality, Equality of Opportunity, and Intergenerational Mobility." *Journal of Economic Perspectives* 27(3): 79–102.

Cumminmg, G.S., and S. von Cramon-Taubadel. 2018. "Linking Economic Growth Pathways and Environmental Sustainability by Understanding Development as Alternate Social–Ecological Regimes." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(38): 9533–9538.

Cutler, D.M., and A. Lleras-Muney. 2010. "Understanding Differences in Health Behaviors by Education." *Journal of Health Economics* 29(1): 1–28.

Deaton, A. 2013. *The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Deaton, A. 2017. "Without Governments, Would Countries Have More Inequality, or Less?" *The Economist*, 13 July. www.economist.com/the-world-if/2017/07/13/without-governments-would-countries-have-more-inequality-or-less. Accessed [date].

GDIM. 2018. Global Database on Intergenerational Mobility. World Bank, Development Research Group, Washington, DC.

ILO (International Labour Organization). 2019. ILOSTAT database. www.ilo.org/ilostat. Accessed 17 June 2019.

IMF (International Monetary Fund). 2017. "Tackling Inequality." *Fiscal Monitor*, October. Washington, DC.

———. 2019. World Economic Outlook database. Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2019/01/weodata/index.aspx. Accessed 15 July 2019.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2019. Women in national parliaments. www.ipu.org/wmn-e/classif-arc.htm. Accessed 11 April 2019.

Joyce, R., and X. Xu. 2019. "Inequalities in the Twentieth-First Century." Introducing the IFS Deaton Review. Institute for Fiscal Studies, London.

Kreiner, C.T., T.H. Nielsen and B.L. Serena. 2018. "Role of Income Mobility for the Measurement of Inequality in life Expectancy." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(46): 11754–11759.

Lusseau, D. and F. Mancini. 2019. "Income-Based Variation in Sustainable Development Goal Interaction Networks." *Nature Sustainability* 2: 242–247.

Mackenbach, J.P. J.R. Valverde, B. Artnik, M. Bopp, H. Brønnum-Hansen, P. Deboosere, R. Kalediene, K. Kovács, M. Leinsalu, P. Martikainen, G. Menvielle, E. Regidor, J. Rychtaříková, M. Rodriguez-Sanz, P. Vineis, C. White, B. Wojtyniak, Y. Hu and W.J. Nusselder. 2018. "Trends in Health Inequalities in 27 European Countries." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115 (25): 6440–6445.

Martínez, J., and D. Sánchez-Ancochea. 2016. "Achieving Universalism in Developing Countries." Background paper for *Human Development Report 2016*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Reinhart, R.J. 2018. "AI Seen as Greater Job Threat Than Immigration, Offshoring." Gallup, 9 March. https://news.gallup.com/poll/228923/seen-greater-job-threat-immigration-offshoring.aspx. Accessed 18 October 2019.

Saad, L. 2019. "Americans as Concerned as Ever About Global Warming." Gallup, 25 March. https://news.gallup.com/poll/248027/americans-concerned-ever-global-warming.aspx. Accessed 18 October 2019.

Sen, A. 1980. "Equality of What?" In S. McMurrin, ed., *Tanner Lectures on Human Values*, Vol. I. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Stiglitz, J., A. Sen and J.-P. Fitoussi. 2009. "The Measurement of Economic Performance and Social Progress Revisited: Reflections and Overview." Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress, Paris.

UN (United Nations). 2019. *Global Sustainable Development Report: The Future is Now: Science for Achieving Sustainable Development*. New York: United Nations.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2019. *World Population Prospects: The 2019 Revision.* New York. https://population.un.org/wpp/. Accessed 19 June 2019.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics. 2019. Data Centre. http://data.uis.unesco.org. Accessed 11 April 2019.

UNDP (United Nations Development Programme) and OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative). 2019. *Global Multidimensional Poverty Index 2019: Illuminating Inequalities.* New York.

United Nations Statistics Division. 2019. National Accounts Main Aggregates Database. http://unstats.un.org/unsd/snaama. Accessed 15 July 2019.

UN Maternal Mortality Estimation Group (World Health Organization, United Nations Children's Fund, United Nations Population Fund and World Bank). 2017. Maternal mortality data. http://data.unicef.org/topic/maternal-health/maternal-mortality/. Accessed 15 July 2019.

World Bank. 2017. *World Development Report 2017: Governance and the Law.* Washington, DC.

———. 2019. World Development Indicators database. Washington, DC. http://data.worldbank.org. Accessed 15 July 2019.

ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018

الاتحاد الروسي	49
إثيوبيا	173
أذربيجان	87
الأرجنتين	48
الأردن	102
أرمينيا	81
إريتريا	182
إسبانيا	25
أستراليا	6
إستونيا	30
إسرائيل	22
إسواتيني (مملكة)	138
أفغانستان	170
إكوادور	85
ألبانيا	69
ألمانيا	4
الإمارات العربية المتحدة	35
أنتيغوا وبربودا	74
أندورا	36
إندونيسيا	111
أنغولا	149
أوروغواي	57
أوزبكستان	108
أوغندا	159
أوكرانيا	88
إيران (جمهورية - الإسلامية)	65
أيرلندا	3
آيسلندا	6
إيطاليا	29
بابوا غينيا الجديدة	155
باراغواي	98
باكستان	152
بالاو	55
البحرين	45
البرازيل	79
بربادوس	56
البرتغال	40
بروني دار السلام	43
بلجيكا	17
بلغاريا	52
بليز	103
بنغلاديش	135
بنما	67
بنن	163
بوتان	134
بوتسوانا	94
بوركينا فاسو	182
بوروندي	185
البوسنة والهرسك	75
بولندا	32
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	114
بيرو	82
بيلاروس	50
تايلند	77
تركمانستان	108
تركيا	59
ترينيداد وتوباغو	63
تشاد	187
تشيكيا	26
توغو	167
توفالو	..
تونس	91
تونغا	105
تيمور - ليشتي	131
جامايكا	96

الجبل الأسود	52
الجزائر	82
جزر البهاما	60
جزر سليمان	153
جزر القمر	156
جزر مارشال	117
جمهورية أفريقيا الوسطى	188
جمهورية تنزانيا المتحدة	159
الجمهورية الدومينيكية	89
الجمهورية العربية السورية	154
جمهورية كوريا	22
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..
جمهورية الكونغو الديمقراطية	179
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	140
جمهورية مولدوفا	107
جنوب أفريقيا	113
جنوب السودان	186
جورجيا	70
جيبوتي	171
الدانمرك	11
دومينيكا	98
رواندا	157
رومانيا	52
زامبيا	143
زمبابوي	150
ساموا	111
سان تومي وبرينسيبي	137
سان مارينو	..
سانت فنسنت وجزر غرينادين	94
سانت كيتس ونيفس	73
سانت لوسيا	89
سري لانكا	71
السلفادور	124
سلوفاكيا	36
سلوفينيا	24
سنغافورة	9
السنغال	166
السودان	168
سورينام	98
السويد	8
سويسرا	2
سيراليون	181
سيشيل	62
شيلي	42
صربيا	63
الصومال	..
الصين	85
طاجيكستان	125
العراق	120
عُمان	47
غابون	115
غامبيا	174
غانا	142
غرينادا	78
غواتيمالا	126
غيانا	123
غينيا	174
غينيا - بيساو	178
غينيا الاستوائية	144
فانواتو	141
فرنسا	26
الفلبين	106
فلسطين، دولة	119
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	96
فنلندا	12

فيجي	98
فييت نام	118
قبرص	31
قطر	41
قيرغيزستان	122
كابو فيردي	126
كازاخستان	50
الكاميرون	150
كرواتيا	46
كمبوديا	146
كندا	13
كوبا	72
كوت ديفوار	165
كوستاريكا	68
كولومبيا	79
الكونغو	138
الكويت	57
كيريباس	132
كينيا	147
لاتفيا	39
لبنان	93
لكسمبرغ	21
ليبريا	176
ليبيا	110
ليتوانيا	34
ليختنشتاين	18
ليسوتو	164
مالطة	28
مالي	184
ماليزيا	61
مدغشقر	162
مصر	116
المغرب	121
مقدونيا الشمالية	82
المكسيك	76
ملاوي	172
ملديف	104
المملكة العربية السعودية	36
المملكة المتحدة	15
منغوليا	92
موريتانيا	161
موريشيوس	66
موزامبيق	180
موناكو	..
ميانمار	145
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	135
ناميبيا	130
ناورو	..
النرويج	1
النمسا	20
نيبال	147
النيجر	189
نيجيريا	158
نيكاراغوا	126
نيوزيلندا	14
هايتي	169
الهند	129
هندوراس	132
هنغاريا	43
هولندا	10
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	4
الولايات المتحدة الأمريكية	15
اليابان	19
اليمن	177
اليونان	32

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One United Nations Plaza
New York, NY 10017

www.undp.org

في كل بلد من البلدان، الأفق إلى مستقبل أفضل شبه مسدود أمام الكثيرين: يعيشون دون أمل أو هدف أو شعور بالكرامة، ويقفون على هامش المجتمع وهم يرون آخرين يمضون إلى المزيد فالمزيد من الازدهار. في العالم ككل، انتُشلت من الفقر المدقع أعداد كبيرة، لكن أعداداً أكبر لا تزال محرومة من الفرص أو الموارد التي تتيح لها التصرف في حياتها. وفي الكثرة الغالبة من الأحيان، لا تزال مكانة الفرد في المجتمع تتحدد بجنسه أو بانتمائه الإثني أو ثروة والديه.

عدم المساواة. الوقائع كثيرة. ولا تعكس أوجه عدم المساواة دائماً عالماً مجحفاً، ولكن عندما لا تكون لها صلة بمجازاة الجهود أو المواهب أو روح المخاطرة أو المبادرة، فقد تمسّ شعور الأفراد بالإنصاف وتهين كرامة الإنسان. ففي ظل أزمة المناخ وموجة التغيّر التكنولوجي الكاسحة، تضير أوجه عدم المساواة بالمجتمعات، إذ تقوّض التماسك الاجتماعي وتزعزع ثقة الناس بالحكومات وبالمؤسسات وببعضهم بعضاً. ويضرّ معظمها بالاقتصاد، إذ يبدد ما كان قد يُنجز لو حقّق الأفراد كامل إمكاناتهم في العمل وفي الحياة. وكثيراً ما تجعل أوجه عدم المساواة من الأصعب على القرارات السياسية التعبير عن تطلعات المجتمع بأسره أو حماية الأرض، إذ تستخدم القلة التي في المقدمة نفوذها لتوجه هذه القرارات إلى خدمة مصالحها. وعندما يضيق الناس ذرعاً، ينزلون إلى الشارع.

وتشكل أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية حواجز تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا تقتصر هذه على مجرد الفوارق في الدخل وفي الثروة، ولا يمكن اختزالها بمقاييس تركز على بعد واحد، بل إنها ستحدّد معالم مستقبل من قد تكتب لهم الحياة في القرن الثاني والعشرين. ولذلك يستشكف التقرير أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر. ويطرح مختلف أشكال عدم المساواة من حيث التداعيات والمحركات، مؤكداً أنها من علامات مشاكل أكبر في المجتمع والاقتصاد. كما يبحث التقرير في السياسات التي يمكن أن تتصدى لهذه المحركات، أي السياسات التي يمكنها أن تحقق للأمم نمواً في الاقتصادات، وتحسناً في التنمية البشرية، وتراجعاً في عدم المساواة.

ومن الصعب تكوين صورة واضحة عن أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية وكيفية تغيّرها، لأنها تحاكي الحياة نفسها تعدداً وسعة. وما نعتمد عليه من مقاييس وبيانات قلّما يكون كافياً. غير أن أنماطاً تتكرر في كل مكان.

ففي كل بلد، تتغيّر الأهداف. عدم المساواة في التنمية البشرية مرتفع أو في تزايد في المجالات التي يتوقع أن تزداد أهمية في المستقبل. وقد أحرز تقدم في مختلف أنحاء العالم في مجالات أساسية، مثل التخلص من الفقر والحصول على التعليم الأساسي، مع أن نواقص كبيرة لا تزال قائمة. وفي الوقت نفسه، تتسع أوجه عدم المساواة في أعلى سلم التقدّم.

يفتح نهج التنمية البشرية نوافذ جديدة على أوجه عدم المساواة – أسباب أهميتها، كيف تتجلى، ما العمل حيالها – تمهد للعمل الملموس. ويؤكد التقرير على أهمية إعادة اصطفاف أهداف السياسة العامة المعتمدة اليوم: مثلاً، التشديد على جودة التعليم لجميع الأعمار، بما في ذلك التعليم ما قبل الابتدائي، بدلاً من التركيز على معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. والكثير من هذه التطلّعات هي في صلب خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا بد أيضاً من التصدي للاختلالات في موازين القوى التي هي في صميم العديد من أوجه عدم المساواة، من خلال مثلاً ضمان تكافؤ الفرص في الميدان الاقتصادي عبر اتخاذ إجراءات لمكافحة الاحتكار. وفي بعض الحالات، قد يعني التصدي لأوجه عدم المساواة معالجة الأعراف الاجتماعية المتجذرة في تاريخ البلد المعني وثقافته. ويتوفر العديد من الخيارات في السياسات العامة لتعزيز الإنصاف والكفاءة في آن معاً. لكن السبب الرئيسي لعدم اعتمادها يرتبط أحياناً كثيرة بالمصالح المتجذرة لأصحاب النفوذ الذين لن يعود عليهم التغيير بمكاسب تذكر.

إن مستقبل عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين في أيدينا. لكننا لا نملك الركون إلى الطمأنينة. فأزمة المناخ تبيّن أنّ ثمن التقاعس يتصاعد مع الوقت، إذ أنه يؤجج عدم المساواة فيجعل العمل المناخي أصعب. وقد بدأت التكنولوجيا فعلاً تغيّر سوق العمل والحياة، ولكن لم يتقرر بعد مدى قدرة الآلة على الحلول محل الإنسان. لكننا على شفير هوة يصعب الصعود منها بعد الوقوع فيها. أمامنا خيارات، ولا بد لنا من الاختيار الآن.